جامعة د: يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية

و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان

إدارة المخاطر المصرفية من خلال التحكم في خطر عدم السداد دراسة حالة -البنك الوطني الجزائري – -وكالة قصر البخاري -المدية -

مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر تخصص مالية و إدارة مخاطر

-إعداد الطلبتين

-بن أحمد نسيمة

-العومير حورية

-الأستاذ المشرف

-بن عمور سمير

السنة الجامعية 2016-2017

تمثل المصارف الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الائتمان المصرفي لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته، من خلال تمتعها بخبرات عديدة في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة، وبعناصرها الائتمانية والنقدية وعليه فإنها تساهم بشكل جوهري في تصعيد الاقتصاد الوطني، وهذا الأمر يتطلب زيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية، ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية والسعي لبناء مركز إستراتيجي مصرفي متميز وذلك لضمان جذب أكبر ما يمكن من المتعاملين معها من أجل تدعيم قدرتها وتحقيق نموها واستقرارها.

فالمصارف نشأت بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة حيث تنصب عملياتها الرأسمالية على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو منشات الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين أي الزبائن الذين تتزايد طموحاتهم وتعدد مشاريعهم، فعمليات الإقراض هذه تشكل موردا هاما لإيرادات ومدا خيل البنك لما تحققه من أرباح هائلة وبمخاطرة أقل.

وإقدام بنك على منح قروض لمتعامل ما تتوقف على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية لمختلف أنواعها وذلك حتى يتفادى كل أنواع المخاطر وما ينجر عنها من خسائر مادية أو عينية.

لكن هناك مشاكل عديدة ظهرت خلال العقد الأخير حول عمليات الإقراض وكيفية استرجاع هذه الأموال المقرضة، عند حلول أجال استحقاقها، مما أدى إلى دخول البنك في مجال التعثر المالي حيث بلغ عدد قضايا الاستيلاء على أموال المصارف التي تمكن العملاء فيها من الحصول على قروض كبيرة، وبضمانات وهمية أو غير كافية رقما كبيرا، مما أدى إلى تعرض المصارف إلى متاعب نقدية وائتمانية لدرجة فقدانها كيانها وثقتها من طرف المتعاملين معها وعليه يعتبر التحصيل المصرفي للقروض أكبر ما يشغل مسئولي البنك الذين تعددت محاولتهم في بذل مجهودات خاصة للخروج من هذه الأزمة.

فمشكلة القروض المتعثرة تعد إحدى القضايا الاقتصادية الهامة التي تشغل الفكر في قطاعات كثيرة داخل المجتمع لما تمثله من خطورة بالغة وعوامل انفجار قد تبرز على السطح مدة واحدة لتزيد أداء الاقتصاد القومي ارتباكا ومعاناة

ويبرز تأثير هذه الأخيرة خاصة على عمل البنوك، فهي السبب في إضعاف قدرة البنوك على تقديم الخدمات الائتمانية والتي تعتبر أهم مصدر لأرباحه

و بما أن إدارة المخاطر المصرفية هي وظيفة رئيسية للمصارف ، فهي تعمل على اتخاذ القرار الائتماني بشكل مدروس بدقة لتجنب الوقوع في المخاطر الائتمانية ، غير أن هناك عوامل متعددة خارجة عن إرادة المصارف وإرادة العميل كالقرارات الاقتصادية المفاجئة والتدخل الحكومي وغيرها من العوامل التي تساهم في تعثر القروض وصعوبة استردادها، لذا لا يمكن لأي بنك مهما كانت درجة حرصه وكفاءة جهازه الإداري والفني تجنب حقيقة أن تصبح بعض قروضه متعثرة أو غير عاملة.

ولقد تعرضت المصارف الأولية الجزائرية خلال السنوات الماضية إلى حدوث قدر كبير من الديون المتعثرة لم يكن متوقعا سوءا من حيث حجمها أو درجة خطورتها .

الإشكالية الرئيسية

ماهي الإجراءات التي تتخذها البنوك التجارية في سبيل إدارتها لمخاطر عدم السداد دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري؟

و على ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية :

1) ما مفهوم القروض المصرفية و ماهي مخاطرها ؟
2) ما هي إجراءات الحد من المخاطر الائتمانية ؟
3) كيف يقوم البنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري بإدارة مخاطر عدم السداد ؟

الفرضيات

الفرضية الأولى: هو مبلغ مالي يقدمه البنك للعميل مقابل فائدة .

الفرضية الثانية : إجراءات الحد من المخاطر الائتمانية هي :

توزيع الخطر على عدة متعاملين

التعامل مع عدة متعاملين

عدم التوسع في منح القرض

تطوير الأنظمة الرقابية

الفرضية الثالثة : يقوم البنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك التجارية الأخرى بأخذ ضمانات .

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي

-التعرف على المخاطر المصرفية وعملية إدارة هذه المخاطر.

-إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي.

-تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك التجارية العاملة في ولاية المدية وكالة قصر البخاري والتي تهدف للمحافظة على متانة رأس المال.

-تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل التي تدعم نظم وعمليات إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في قصر البخاري ولاية المدية .

أهمية الدراسة :

بالنسبة لأهمية الموضوع فإن وجود مجموعة من العناصر والمكونات في أي إستراتيجية اقراضية من جهة، ومن جهة أخرى عدم وجود إستراتيجية اقراضية نمطية بسبب اختلاف المصارف من حيث التخصصات ومن حيث الأهداف وحجم رأس المال، عقد كثيرا من مهمة متخذي قرار الائتمان .خاصة وأن الأساليب التقليدية المعتمدة في قرارات منح الائتمان المصرفي لم تعد تستجب لاحتياجات متخذي قرار الائتمان بسبب محدوديتها وتزايد المعطيات الخاصة بطالبي التمويل .ومن هنا فإنه من

الأهمية بمكان إجراء دراسة تهدف إلى شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره، وكذا العوامل المؤثرة في قرار منحه، ثم صياغة هذه العناصر في شكل نموذج كمي يعتمد على أساليب علمية أكثر دقة من أجل اتخاذ قرار انتمائي سليم، حيث تزداد أهمية الموضوع في الوقت الراهن في ما تشكله إدارة المخاطر كأداة فعالة و هامة للتخفيض من الخسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك، و كذا تنبع أهمية البحث من كونه محاولة لوضع إطار متكامل، يساعد البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان

منهج البحث :

في سبيل إحاطة نظرية وتطبيقية لإشكالية البحث محل الدراسة يتم السعي إلى توظيف عدة مناهج على النحو التالي:

المنهج التاريخي : وهو المنهج المناسب للاستعانة به في التعرف على البنك الوطني الجزائري و نشأته.

المنتج الوصفي : وهو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية من مفاهيم، وأسس، وأهداف.

أسباب إختيار البحث:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها أسباب شخصية وأخرى موضوعية وهي:

الأسباب الموضوعية:

-يدخل موضوع البحث في صميم التخصص.

-زايد ظاهرة القروض المتعثرة وما نتج عنها من مشاكل سواء كانت على مستوى البنك أو على مستوى الزبون أو على مستوى الاقتصاد والدولة ككل.

-المكانة التي تحصلت عليها إدارة المخاطر المصرفية في العالم خاصة عقب الأزمة المالية العالمية سنة2008.

-البنوك الجزائرية وحاجتها إلى إدارة مخاطر مصرفية جيدة.

- كيفية معالجة القروض المتعثرة، والتعلم من تجار مستقبلا.

الأسباب الشخصية:

-الرغبة والميول الشخصي في الدراسة حول المواضيع المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية

حدود الدراسة :

اقتصرت الدراسة في جانبها النظري على القروض المصرفية ، أنواعها ، أسس منحها ،بالإضافة إدارة مخاطرها.

أما الجانب التطبيقي فتحدد في المجال المكاني و هو البنك الوطني الجزائري بقصر البخاري ولاية المدية .

صعوبات الموضوع :

عند قيامنا بإعداد البحث واجهنا جملة من الصعوبات من بينها:

عدم تجاوب بعض العاملين في البنك في الإجابة باعتبارها من أسرار المهنة.

قصر الفترة الممنوحة لإعداد البحث.

قلة المراجع المتعلقة بالدراسة.

هيكل البحث :

قصد الإحاطة بمضمون البحث ثم الاعتماد على التقسيمات التالية:

الفصل الأول والذي يحمل عنوان القروض المصرفية، و تم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول عموميات حول القروض المصرفية ، أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان مخاطر القروض المصرفية .

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى إدارة القروض المصرفية ، و قد تم تقسيمه هو أيضا إلى مبحثين :

المبحث الأول: عموميات حول إدارة المخاطر المصرفية ، و المبحث الثاني عنوانه الإجراءات و الوسائل المتبعة للتقليل من المخاطر المصرفية .

أما الفصل الثالث و الأخير فقد تضمن دراسة ميدانية لقرض متعثر

في المبحث الأول قدمنا تعريف للبنك الوطني الجزائري ، و المبحث الثاني قمنا بدراسة قرض لم يتم تسديده.

الدراسات السابقة :

لقد إعتمدنا في إعداد بحثنا هذا على مجموعة من الدراسات السابقة التي أفادتنا كثيرا و من أهمها:

الدراسة الأولى : بولقرون مباركة ،مذكرة بعنوان " مخاطر القروض البنكية و طرق معالجتها في الجزائر دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ، وكالة بسكرة ".

مذكرو مقدمة كجزء لمتطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .

أبرز ما تضمنته هذه المذكرة من نتائج :

- ✓ تعاني البنوك التجارة من مخاطر القروض البنكية .
- ✓ تتبع البنوك الجزائرية نفس الإجراءات التي تتبعها البنوك الأخرى في محاولة الوقاية و معالجة المخاطر البنكية.
- ✓ يقوم القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض بجميع أنواعه.
- ✓ تعتمد الوكالة على أسلوب التكثير من الضمانات في تقديم القروض لضمان استرجاعها و خوفا من التعرض للمخاطر
- ✓ القرض الشعبي الجزائري تتعرض هي أخرى أإلى مخاطر عدم السداد.
- ✓ تتبع الوكالة الإجراءات الودية ثم الإجراءات القانونية لاسترجاع أموالها و علاجا لخطر عمد السداد.

الدراسة الثانية : حياه نجار ، مذكرة بعنوان "إدارة المخاطر المصرفية وفق متطلبات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية ".

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 1.

أبرز ما تضمنته من نتائج:

✓ أن إدارة المخاطر هدي عبارة عدن مجموعة الأدوات والتقنيات التي تعنى بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث تسمح ب:

-التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه.

-تحديد مقدار التعثير على الإيرادات، الدخل، والأصول وتقييم الأثر المحتمل على أعمال البنوك.

-تخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو إلغاء مصادر الخطر.

✓ كما أن الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية وضمان السير الحسن للعمليات المصرفية اليومية المعقدة يتوقفان بالدرجة الأولى على فعالية الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات وتطوير بيئة ملائمة لإدارة هذه المخاطر، سواء للتخفيف منها أو التحكم فيها، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ومتابعة المؤثرات الخارجية ومحاربة كل أوجه الاحتيال والغش

الدراسة الثالثة :بلال أبيش، المذكرة بعنوان "إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري".

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص مالية و بنوك . جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .

أبرز ما تضمنته من نتائج

✓ يتمثل التعثر في إخلال العميل المقترض بالشروط التعاقدية مع البنك، ومن ثم وجب على البنك أن يتأكد من أن الشروط الواردة فيه تضمن له كل حقوقه.

✓ القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان.

✓ حالات التعثر قد تحدث نتيجة ظروف غير متوقعة عند منح الائتمان.

✓ إن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض، مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء، كما أن الأسباب منها ما هو متعلق بالبنك ومنها ما هو متعلق بالعميل ومنها هو راجع إلى الظروف العامة.

✓ إن ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية وكذا السياسات المنتهجة من طرف الدولة ساهم وبشكل كبير في زيادة الظاهرة وتفاقمها؛

✓ تحتاج عملية التعامل مع القروض المتعثرة إلى خبرة واسعة ودراية بأصول المعالجات القانونية والاقتصادية والإدارية للقروض المتعثرة.

✓ يحاول البنك قدر المستطاع تجنب المتابعة القانونية لأن ذلك يؤدي إلى فقدان العملاء الدائمين لديه ويمس بسمعة البنك؛

✓ القروض المتعثرة تبقى الخطر الأول للبنك الذي يولي له الأولوية في عمله.

تمهيد

تعد فعالية القطاع المصرفي وسلامته أداة لحماية السيادة الوطنية وتعزيزا للنمو الاقتصادي المستديم. فالجهاز المصرفي هو القناة الفعالة لتعبئة المدخرات وحشدها في شكل ائتمان وأدوات استثمارية . ورغم الأهمية التي تكتسي البنوك فإنها تتعرض لمخاطر كثيرة عند منحها للقروض مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف الموجودة و إعاقة التنمية الاقتصادية، لذا فهي تعد من أصعب و أكثر الصناعات المعرضة للمخاطر.

فالقروض و المخاطر وجهان لعملة واحدة فلا يمكن إيجاد قرض دون احتمال حدوث مخاطر و لو كانت ضئيلة.

وقد ارتأينا تقسية هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية

المبحث الثاني : مخاطر القروض المصرفية

المبحث الأول :عموميات حول القروض

إذا كانت الودائع هي المصدر لأموال البنوك لتجارية ، فإن القروض هو الاستخدام الرئيسي لها ،و عمليات الإقراض للعملاء هي الخدمة الرئيسية الّتي يقدّمها البنك التجاري و في نفس الوقت تعد المصدر الأول لربحيته ، لذلك يوجد اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة ، بل و لابد من وجود سياسات لإقراض الإدارة للعمليات المصرفية الخاصة بالقروض بكفاءة و فعالية ،

المطلب الأول :ماهية القروض المصرفية و مصادرها

تلعب القروض المصرفية دورا هاما في التنمية الاقتصادية ، و ذلك لأنها الممول الرئيسي لكل المؤسسات الشخصية أو المعنوية التي تعاني من عجز مالي .

الفرع الأول: تعريف القروض

يعبر القرض عن منح الثقة على اعتبار أنّ هذه الأخيرة هي أساس كل قرض والقرض هو عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة[1]، و قد اختلفت تعاريفه من باحث لآخر كل حسب تخصصه و حسب وجهة نظره لذى سنقدّم مجموعة من التعريف.

-تعرف القروض على أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء ، و التي مقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في لمجتمع بالأموال اللاّزمة ، على أن يتعهد العميل بتسديد هذا الدين مضافا إليها الفوائد و العملات المستحقة عليها والمصارف دفعة أو على أقساط في تواريخ محددة تدعم تلك العمليات بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العمليات عن السداد بدون خسائر و ينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ،و يحتوي على مفهوم الائتمان و السلفيات حتى أنه يمكن أن يكتفي بأخذ تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية [2].

---

[1] عبد المعطي رضى رشيد، محفوظ أحمد جودة ،إدارة الائتمان ،دار وائل للنشر ، 1999، ص31.

[2] عبد المجيد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها و إداراتها ، الدار الجامعية ، مصر، 2000 ، ص ص103-104.

-القرض هو كل فعل تقوم من خلاله مؤسسة مهيأة لهذا الغرض بوضع مؤقت مجموعة من الأموال في متناول شخص طبيعي أو معنوي لحساب هذا الأخير تعهدا بالإمضاء[1].

القروض بالمفهوم الاقتصادي : هو مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي لأفراد و مؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة و ذالك بمعدّل فائدة محددة مسبقا [2]،

و بصفة عامة القرض هو مبادلة مال حاضر بوعد الوفاء ، أي أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للطرف الآخر عن مال على أمل استعادته فيما بعد و الّذي يدعو إلى هذا العمل هو الثقة .[3]

كما أنه مصطلح يستعمل لتحديد المبادلات المتنازل عنها و الّتي تجزي في المقابل الوعد بالتسديد في آجال تحدد سلفا حيث يصبح المتنازل دائنا و المتنازل له مدينا[4].

وظائف القروض المصرفية:[5]

[1] Amor Ben Halima،pratiquedes technique bancaire، edition dahlab، Alger،1997، p5.

[2] مصطفى رشدي شيخة ، الاقتصادي النقدي المصرفي ، دار الجامعة المعرفية ، مصر ، 1985، ص 13

[3] شاكر القزويني، محاظرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات ، بن عكنون 2008 . ص90.

[4] موقدفي أمل ، تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل ، رسالة ماجستير ، 2001 –2002 ، ص33.

[5] القروض المصرفية و معايير منحها ، إضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية الكويت ،العدد الحادي عشر ، يوينو 2011.

– 1وظيفة تمويل الإنتاج :إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ضخما من رؤوس الأموال، ولما كان من المتعذر على كل المنتجين توفير احتياجاتهم المالية من مدخراتهم الخاصة أصبح اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض أمرا طبيعيا وضروري,, ا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة.

– 2وظيفة تمويل الاستهلاك :إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك، حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية بدفع ثمنها آجلا إذ قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية المشتراة بواسطة دخلهم الجاري، لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة القروض التي تقدمها لهم هيئات مختلف

–3 وظيفة تسوية المبادلات :إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم، تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد، أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة على الأهمية النسبية لنقود الودائع(الودائع الجارية)من إجمالي مكونات عرض النقد، فإن استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة،على شكل تسهيلات ائتمانية تمنحها البنوك لعملائها كحسابات الجاري مدين، والسحب على المكشوف، تعد من أهم الوظائف الحيوية للقروض في زيادة حجم المبادلات وتسوياتها.

الفرع الثاني : أهمية القرض المصرفية

تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان و التي تنشأ عنها زيادة الودائع و النقد المتداول.

صبحت تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية و بالتالي زيادة الإنتاج و العمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، فالقروض تعتبر أهم وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية و عدم إبقائها جامدة، و تعتبر عوائد هذه القروض الجانب الأكبر من وراء العملية الإقراضية أي توسيع النشاط الاقتصادي و ذلك بتحقيق أهداف متعددة، إذ تهدف القروض إلى زيادة الإنتاج من حيث كميته و نوعيته و العمل على زيادة معدلاته حتى يتحقق نمو و استقرار اقتصادي و الوصول إلى فائض إنتاجي و العمل على التصدير و التقليل من الاستيراد. كما تعتبر القروض وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، وإذا أحسن توجيه القرض فانه يلعب دورا حاسما في الازدهار الاقتصادي للبلاد، باعتباره من أهم مصادر الموارد للبنوك في الوقت المعاصر، فمن المؤكد أن له فعالية كبيرة و أهداف واسعة في تمويل التجارة وسوف نوضح هذه الفعالية والأهمية من خلال النقاط التالية[1]:

المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد، من خلال الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة والزراعة والنشاطات الحرفية واستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع الذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية رأس المال.

-المحافظة على قيمة رأس المال المقرض بالنسبة للبنك.

-القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للاستهلاك.

-يمثل إيرادا للبنك إثر تحويل السيولة للزبائن (الأطراف التي تطلب القرض)

[1] أهميّة القروض المصرفية ،جريدة المحاسبين ، صوت المحاسب27 كانون الثاني 2015...

مقابل إيداع ضمانات في ميعاد استحقاق يحدده.

-منع الاكتناز، نحن نعرف أن هذا الأسلوب يعني موارد نقدية معطلة، فعن طريق القروض تتحول المبالغ المكتنزة إلى إدخارات تساهم في عرض رأس المال وبالتالي فتح أبواب الاقتراض وإفادة كل المجموعات الاقتصادية والاجتماعية.

-يهدف الجهـاز المصرفي عن طريق القروض إلى تنمية السوق النقدية، وذلك بزيادة العرض من جانب الأوراق التجارية والمالية والسندات، وبالتالـي تشجيع الأفراد على التعامـل مع هذه الأسواق وتقديم ادخارهم وبهذه الوسيلة تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج، إذا توفرت ووجدت في الداخل العائد والضمان والثقة في البنوك التي يتعامل معها وبهذا فإن الأرباح تخص جميع الأطراف.

-مقدرة الجهاز المصرفي (البنك) على تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود.

-منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.[1]

المطلب الثاني :أنواع القروض المصرفية

مثلما تعددت البنوك في الجهاز المصرفي فإن القروض تتعدد كذلك ففي أي بنك نجد أنواعا من القروض حيث تنقسم إلى ثلاثة فروع وهي :

الفرع الأول :قروض الاستغلال

إن قروض الاستغلال تهدف لتغطية الاحتياجات الناجمة من عمليات الاستغلال أو لتغطية النقص الظرفي أو المؤقت في رأس المال العامل ، وهذا

[1] ا عبد الحميد عبد المطلب ،البنوك الشاملة ، ، الدار الجامعية ، الإبراهمية 2008 ،ص ص 104-105

النوع من القروض لا تتعدى مدتها 12شهرا ، أي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال ويمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذا النوع من القروض إلى صنفين رئيسيين هما:

1-قروض الاستغلال العام Crédit de trésorerie

تمنحها البنوك للمؤسسات التي تعرف عجزا في بقروض الخزينة ، أي عندما تفوق احتياجات رأس المال العامل إمكانية رأس المال العامل [1] ، ويعتبر الاحتياج الدائم للمؤسسة لوجود سيولة في صندوقها لمواجهة أي طارئ السبب الرئيسي للجوء المؤسسة لهذا النوع من القروض .

و من أهم قروض الاستغلال الممنوحة من البنوك نجد مايلي :

1-1تسهيلات الصندوق : Facilité de caisse

يهدف هذا النوع إلى تغذية صندوق الزبون وتلبية احتياجاته الآنية بالسيولة من البنك مقابل الوعد بالتسديد مع الفائدة ، وهو يهدف إلى معالجة التذبذبات الحاصلة في خزينة المؤسسة [2].

وتسهيلات الصندوق مدتها الزمنية قصيرة الأجل تمتد لبضعة أيام ، فهي أداة لتغطية الفوارق الناتجة بين نفقات المؤسسة وقد يكون ذلك، نتيجة خلل في الوقت الذي يفصل بين تاريخ الدفع و القبض.

1-2السحب على المكشوف :Découvert Bancaire

هو المبلغ الذي يسمح به البنك لعميله بسحبه، مما يزيد عن رصيد حسابه الجاري وذلك لفترة من الزمن ،وفيه يقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها ويطلق على هذه المدة (مدة المكشوف) وقد تصل إلى حدود السنة .

[1] J.Masson : Pratique des techniques bancaires, Institut technique de banque -C.F.P.B-, 1983, page 35
[2] Ibid, page 37.

وبمجرد عودة الرصيد إلى الدائن يوقف البنك فرض الفائدة،و هناك ثلاث حالات لطلب السحب على المكشوف وهي:

-عند ما تريد المؤسسة(طالبة القرض) رفع طاقتها الإنتاجية_ .

-عند التدهور المستمر لرقم أعمالها_ .

-عندما تريد المؤسسة شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية .

السحب على المكشوف لا يغطي تذبذبات في الخزينة مثل ما هو الحال في تسهيلات الصندوق. فالقرض قد يعوض نقصا مزمنا في رأس المال العامل للمؤسسة نتيجة عدة عوامل مرتبطة بدورة الاستغلال كالحوادث الطارئة ، وتغير الأسعار في السوق و تأثير المنافسة ،لذلك يستدعي منح القرض دراسة شاملة للبنك للإلمام بمعطيات و محيط المؤسسة[1] .

1-3القرض الموسمي :

يمنح القرض الموسمي لتمويل احتياج الخزينة الناتج عن نشاط موسمي،بحيث تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من القروض لمواجهة تكاليف المواد الأولية والتخزين والنقل المرتفعة في إطار الأنشطة الموسمية للمؤسسة فهي تحتاج لهذا النوع من القروض بسبب فارق الزمن بين الإنتاج و الاستهلاك، و نميز بين[2]:

-مدة الإنتاج طويلة عدة أشهر تستلزم نفقات معتبرة، التي تقابلها مرحلة قصيرة نسبيًا لتحصيل الإيرادات : كالأدوات المدرسية.

-وبالعكس، قد تكون النفقات مكثفة خلال أسابيع تليها مرحلة تدفق للأموال موزعة على عدة أشهر فهذا الفارق بين الإنفاق و التحصيل يسبب للخزينة احتياجا معتبرا خلال فترة معينة، و بالمقابل تعرف الخزينة في فترات أخرى فوائض من مدخلات النشاط الموسمي.

[1] J.Masson : Pratique des techniques bancaires, Institut technique de banque –op cit, page 38

[2] A.Boudinot & J.C.Frabot : Technique et pratique bancaire, Sirey, 1967, page 240.

1 -4 :

عبارة عن قروض تمنح للزبائن لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤكد ، ولكنه مؤجل ، أو بعبارة أخرى وجود فرص أكيدة للتحصيل و كذا ضمانات حقيقية مقابل تغطية احتياج مؤقت في الخزينة ،و يمنح لتغطية احتياجات خارج الاستغلال العادي للمؤسسة وفهو قرض يسبق عمليات و مدخلات معتبرة للمؤسسة،

2-قروض الاستغلال الخاصة :

وهي القروض الموجهة لتمويل أصل من الأصول المتداولة وتأخذ الأشكال التالية

2-1 :

وهي عبارة عن قروض تمنح للزبون لتمويل مخزون معين ، و الحصول مقابل ذلك على تلك السلع و البضائع كضمان للبنك ، وينبغي على البنك أن يتأكد من وجود البضاعة وجميع الخصائص المرتبطة بها وعدم تعرضها للتلف بسرعة.

وعليه، فالتسبيقات الممنوحة للعميل عن طريق خصم الورقة التجارية يسمح بتجنيد قيمة البضائع المخزنة مؤقتا بانتظار صرفها، و بالنسبة للبنك فهي قرض يمتاز بالمرونة كونه مرتبط بمخزون يمكن بيعه في حالة عدم تسديد المبالغ المقترضة[1].

2-2التسبيقات على الصفقات العمومية :

والمقصود بالصفقات العمومية العقود التي تحررها الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإيداري بغرض إنجاز مشاريع ، و نشير إلى أن الإدارة تأخذ كفالات بنكية وضمانات مختلفة من المؤسسة، بغرض تأمين وفاء هذه الأخيرة

[1] S.I.B.F : Techniques Bancaires (D.E.S), 1993, page 33.

بإنجاز المشروع وفق الشروط المتفق عليها، فتضطر السلطات العمومية للجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل انجاز مشاريعها وأشغالها المتنوعة

2-3الخصم التجاري : تعد عملية خصم الأوراق التجارية من قبل عمليات الائتمان التي يمنحها البنك لعميله ، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها،و يستفيد البنك من ثمن خصم هذه الأوراق [1].

و يستطيع البنك في حال احتاج إلى السيولة، اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة خصم الورقة التجارية ، ويسمى سعر إعادة الخصم .

و عليه فإن عملية الخصم تتطلب تقييما للمخاطر بشكل صحيح، يضمن للبنك القبض في الآجال المحددة ، فعلى البنك أن يصنف، حسب درجة الثقة، أهم زبائنه و كذا زبائن زبائنه ، و هكذا سيتكون لدى البنك ما يسمى "بملف البيانات التجارية "الذي يمكن تكوينه من مصادر مختلفة (بنوك أخرى؛ زبائن؛ مراسلين؛ بنك الجزائر؛ الخ.....)[2].

الفرع الثاني : القروض الإستثمارية

و هي قروض موجهة لتمويل الاستثمارات ، أي أنّ البنك مقبل على تجميد أمواله لمدّة ليست قصير بحيث تمتدّ من سنتين إلى ما فوق ، حسب طبيعة الاستثمار ، فإذا تعلق الأمر بالعتاد و المعدات ، يمكن الاعتماد على القروض المتوسطة الأجل ، أما إذا تعلق الأمر بتمويل العقارات فتعتمد على القروض طويلة الأجل[3] .

1-القروض المتوسطة الأجل

---

[1] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007، ص 66.

[2] A.Boudinot & J.C.Frabot : Technique et pratique bancaire, Sirey, 1967, page 268.

[3] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات[1] . وتستخدم هذه القروض في تمويل التكاليف العادية والدائمة للإنتاج وضروريات الصندوق[2]

و نظرا لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

.و يمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل و يتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى مؤسسة الإصدار، والقروض غير القابلة للتعبئة

1-1القروض القابلة للتعبئة :البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، و يسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال و يجنبه إلى حد ما، الوقوع في أزمة نقص السيولة.

2-1القروض غير القابلة للتعبئة :في هذه الحالة البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، و بالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر .و ليس للبنك أي طريقة لتفاديها ,

إن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد لذلك على البنك أن يحسن دراسة هذه القروض و برمجتها زمنيا بالشكل الذي يهدد صحة خزينتها.

---

[1] الطاهر لطرش المرجع نفسه ، ص 73-. 74

[2] بخراز يعدل فريدة ,تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ،الجزائر ،2005 ص 109 .

و تتمثل أهمية القروض متوسطة الأجل في تلبية وتغطية احتياجات التجهيزات , حيث ترتبط مدة القرض بمدة حياة التجهيزات .

و هناك معايير لمنح هذه القروض تتعلق مثلا بالنتائج المرجوة من التمويل كتحسين الإنتاجية أو خلق فرص العمل كما توجد معايير مالية تتعلق بالنسب المالية الإئتمان الممنوح و المستفيد منه و مقدار الخصم فمثلا يجب أن لا تزيد مدة القرض عن مدة إهتلاكه.

2- قروض طويلة الأجل :

قد تحتاج المؤسسات إلى شراء معدات ضخمة يتطلب الحصول عليها أموال طائلة تفوق طاقتها ، كما أن استرجاع إيراداتها قد يتطلب وقتا طويلا لذلك تلجأ إلى البنك للحصول على القرض ، كما أنها تتميز بكبر حجمها القروض وطول مدتها

يتمّ منح هذه القروض للمؤسسات متخصصة وتتجاوز مدتها 07 سنوات فهدفها الرئيسي هو وضع الأموال الأزمة في متناول المؤسسة لتغطية احتياجات المشاريع الإستراتيجية الكبيرة و تمويل التجهيزات التي تزيد مدة اهتلاكها عن السبع سنوات مثل :تجهيزات البناء, وضع هياكل المصانع, التجهيزات الثقيلة .و يمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20سنة و ميزة هذه القروض أنّها تسدد على فترة طويلة حتى لا يتم الإخلال بتوازن المؤسسة.

ونظرا لخطورة هذه القروض قد تلجأ البنوك إلى طلب:

-ضمانات حقيقية ذات قيم عالية .

-اشتراك عدة مؤسسات مالية في تمويل واحد[1].

الفرع الثالث : الائتمان الإيجاري

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 74-76.

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك ، بوضع آلات ومعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار ومع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

وفي نهاية فترة العقد ، تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات:

طلب تجديد عقد الإيجار .

شراء ا نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية .

إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

أنواعه:

هناك العديد من أنواع الائتمان الإيجاري حسب الزاوية التي يتم النظر منها ,لكننا سنتعرض إلى نوعين هما

الائتمان الإيجاري حسب طبيعة العقد و الائتمان الإيجاري حسب طبيعة موضوع التمويل

- الائتمان الإيجاري حسب طبيعة العقد: يقسم إلى نوعين هما :

-الائتمان الإيجاري العملي.

-الائتمان الإيجاري المالي.

- الائتمان الإيجاري حسب طبيعة موضوع التمويل: ينقسم إلى نوعين هما :

-الائتمان الإيجاري للأصول المنقولة.

-الائتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة

-الائتمان الإيجاري الصناعي.

-الائتمان الإيجاري الدولي.

الفرع الرابع : قروض تمويل التجارة الخارجية

يعتبر تمويل المشروعات التجارية والصناعية من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد ، و يزداد الأمر أهمية إن تعلق بتمويل مشاريع التجارة الخارجية

و يمكن تصنيف عمليات التمويل الخارجية إلى عمليات تمويل قصيرة الأجل وعمليات تمويل متوسطة طويلة الأجل ,و ترتبط عمليات التمويل هذه مع طبيعة النشاطات المراد تمويلها:

التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية:[1]

يسمح التمويل القصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية للمصدرين و المستوردين على حد سواء ، للحصول على مصادر التمويل الممكنة لتمويل صفقاتهم التجارية في أقل وقت ممكن.

و هي تستعمل لتمويل الصفقات الخاصة بتبادل السلع والخدمات مع الخارج، و من اجل تسهيل هذه العمليات يسمح النظام البنكي باللجوء إلى عدة طرق للتمويل تتمثل في نوعين رئيسيين هما:

إجراءات التمويل البحت :هي عبارة عن عمليات الدفع و القرض في آن واحد وتتخذ ثلاثة أشكال رئيسية هي:

-**القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير** :تسمى بذلك لكونها قابلة للخصم لدى البنك, ويخص هذا النوع من التمويل الصادرات التي يمنح فيها

[1] الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص50.

المصدرون لزبائنهم أجالا ليزيد عن 18 شهرا كحد أقصى ,وأكثر الأنظمة ارتباط بهذا النوع من التمويل النظام الفرنسي.

-**التسبيقات بالعملة الصعبة** :أيطلب مؤسسات مصدرة من البنك القيام التسبيق بالعملة الصعبة لصالح زبائنها بحيث تستفيد من هذه التسبيقات في تغذية خزينتها , حيث تقوم بالتنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية.

-**عملية تحويل الفاتورة** :هي ميكانيزم للتمويل القصير الأجل باعتبار أن المصدرين يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسات المتخصصة التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول اجل التسديد الذي لا يتعدى عدة أشهر.

ب-إجراءات الدفع و القرض :تتمثل في ثلاثة آليات أساسية لتمويل الواردات –

:الاعتماد

المستندي :هو تلك العملية التي يق وم بموجبها بنك المستورد أن يحل محله في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر
الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا

.بإرسال بضاعة المتعاقد عليها[1]

ويتمثل في الأنواع الرئيسية التالية:

-الاعتماد المستندي القابل للإلغاء.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، مرجع سبق دكره ،ص51.

-الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء.

-الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء ومؤكد.

-الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء و غير مؤكد.

-الاعتماد المستندي المتجدد.

-الاعتماد المستندي الغير المتجدد.

-الاعتماد القابل للتحويل.

-الاعتماد المقابل.

-الاعتماد بالدفع المؤجل.

-الاعتماد بالقبول.

-الإعتمادات المضمونة.

-اعتماد المبادلة.

-**التحصيل المستندي** : هو الآلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة و إعطاء كل مستندات إلى البنك الذي يمثله , للقيام بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة. ويتم بصيغتين : المستندات القابلة للدفع والمستندات مقابل القبول.

-**خصم الكمبيالات المستندية:**هي إمكانية المتاحة للمصدر كي يقوم بتعبئة الكمبيالة التي سحبها على المستورد , وفي الحالة خصم الكمبيالات المستندية

يطلب مصدر من بنكه أن يقوم بدفع قيمتها له ويحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

[illegible]:

التمويل المتوسط الأجل للتجارة الخارجية هو ذلك التمويل للعمليات التي تفوق في العادة 18 شهرا و لا تتعدى سبعة سنوات، أما التمويل طويل الأجل و هو ذلك التمويل للعمليات التي تمتد من 7 سنوات إلى 20 سنة و الهدف من هذه التقنيات توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسهل التجارة الخارجية.

قرض المشتري:

هو قرض متوسط الأجل قد يكون إما بالعملة المحلية أو العملة الصعبة ، يمنح من طرف البنك في البلد المصدر لفائدة المشتري و المستورد لكي يدفع مستحقات البائع حسب ما جاء في العقد التجاري المبرم بين الطرفين ، متحملا بذلك (المشتري) إرجاع قيمة الأصل زائد الفوائد المترتبة للبنك في تاريخ الاستحقاق ، حيث يلتزم البنك بعقد تجاري مع المشتري يحدد فيه أنماط الدفع ، أجال التسديد ، سعر الفائدة ، سعر العمولات و الضمانات ، و لهذا نقول أن الجانب المالي والتجاري مفعولين لأن الأموال المعتمدة لا يمكن استعمالها إلا في إطار عملية تجارية معينة لكن موضوع القرض يرتبط بالجانب المالي .

قرض المورد:

هذا القرض برز بشكل جلي في ظروف المنافسة الدولية بين المتعاملين الاقتصاديين الذين يريدون كسب أسواق جديدة أو الحفاظ على أسواقهم، و ذلك بلجوئهم إلى تقديم خدمات معينة ممثلة في تسهيلات عملية تسديد قيمة الصفقة

التجارية من أجل ربح أكبر[1]، هو ذلك القرض الذي يمنحه المصدر للمستورد الأجنبي، ثم يلجأ المصدر إلى البنك للتفاوض حول إمكانية منحه قرض لتمويل صادراته وهو ناشئ بالأساس على "المهلة التي يمنحها المصدر للمستورد في تسديد قيمة المبيعات، لهذا يمكن القول أن قرض المورد هو شراء للديون من طرف البنك على المدى المتوسط و الطويل .

التمويل الجزافي:

"هي العملية التي يتم بموجبها خصم أوراق تجارية بدون طعن[2] " ، حسب هذا التعريف فعملية التمويل الجزافي هي آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرة لفترات متوسطة ، أو هي عملية شراء لديون ناشئة عن صادرات السلع و الخدمات. فالمشتري لهذا النوع من الديون يفقد كل الحق في متابعة المصدر ، أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة مهما كان السبب ، كما يتم حصوله على فائدة تؤخر على الفترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة إلى تاريخ الاستحقاق ، و نظرا لأن المشتري حل محل المصدر في تحمل الأخطار فإن ذلك يقابله تطبيق معدل فائدة مرتفع نسبيا يتماشى مع طبيعة الأخطار.

قرض الإيجار الدولي:

يعتبر هذا القرض آلية من آليات التمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الخارجية ، ويتمثل مضمون هذه العملية في قيام المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسات

[1] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة2000، ص 85.

[2] طاهر لطرش، تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص125

متخصصة أجنبية والتي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد تجاري وتنفيذه. ويتضمن هذا العقد في الواقع نفس فلسفة القرض الإيجاري الوطني ، ونفس آليات الأداء مع فارق يتمثل في أن العمليات تتم بين المقيمين وغير المقيمين ،وبهذه الطريقة فإن المصدر سوف يستفيد من التسوية المالية الفورية وبعملة وطنية ، في حين يستفيد المستورد من المزايا التي يقدمها القرض الإيجاري و خاصة من عدم التسديد الفوري لمبلغ الصفقة الذي يكون عادة كبيرة. وتتضمن الدفعات التي يقوم المستورد بدفعها إلى مؤسسة القرض الإيجاري قسط الاهتلاك الخاص برأس المال الأساسي إضافة إلى الفائدة وهامش خاص يهدف إلى تغطية الأخطار المحتملة ، كما أن تسديد هذه الأقساط يمكن أن يكون تصاعديا أو تنازليا أو مكيفا مع شروط السوق.

▪ ′ :

إن منح القروض البنكية مهما كان نوعها أو أجلها يتوقف على دراسة شاملة لها، وذلك

بتحليل المعطيات المتعلقة بالمؤسسة نفسها طالبة القرض بالإضافة إلى أوضاعها المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار لبعض الجوانب الخاصة بسياسة الإقراض، تمهيدا لاتخاذ قرار منح القرض من عدمه.

الفرع الأول : أسس منح القروض المصرفية

يتم منح لقروض المصرفية استنادا إلى عدّة قواعد و أسس ثابتة و متعارف عليها أهمها:

✓ **اعتبارات السيولة** :و مؤداها أن البنوك قادرة باستمرار على مقابلة التزامات اتجاه العملاء أصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما يستدعي بالضرورة قيام البنوك باستخدام قدر من موارده في أصول تتمتع بقدر كافي من السيولة مما يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون التعرض لخسائر عند الحاجة.

✓ **إعتبارات الربحية** :و مفاده أن قرار منح الائتمان يواجه بأنه في الوقت الذي ينبغي على البنوك أن يحتفظ فيه بأموال اللازمة لمقابلة التزاماته اتجاه عملائه ، فإنه في الوقت عليه أن يعمل على تحقيق حد معقول من الربح.

✓ **قرارات البنك المركزي**: حيث تخضع البنوك فيما تمنحه من ائتمان لما يصدره البنك المركزي من قرارات مثل تلك المتعلقة بالحدود التي يتعين ألا يتجاوزها التوسع الائتماني و كذا نسبة السيولة و الاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ به .

✓ **السياسة الائتمانية للمصرف** :حيث تخضع البنوك فيما تمنحه من الائتمان للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته و التي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات المصرفية و أنواع الانشطة الإقتصادية التي يمكن تمويلها و كيفية تقدير التسهيلات و أنواعها و آجالها الزمنية و شروطها .[1]

الفرع الثاني : إجراءات منح الائتمان

تمر عملية منح القروض في البنوك بمراحل يمكن تلخيصها في مايلي:

✓ **البحث عن الفرص و جذب العملاء :** يجب أن لا يكتفي البنك التجاري بانتظار عملائه الذين يتقدمون إليه أو الذين يدعوهم التعامل معهم عير وسائل الدعاية و الإشهار ، بل لا بد من البحث عن الفرص بالدراسات المكتبية والميدانية و التقرب من العملاء و التعرف على مختلف احتياجاتهم التمويلية ، و يلعب التسويق المصرفي دورا هاما للترويج لذلك ، بهدف زيادة الحصة التسويقية للبنك.[2]

✓ **دراسة طلبات الائتمان :** عندما تقوم العميل بتعبئة طلب الائتمان وفقا للنموجد المعد من قبل البنك ، فإنه بتولي تقديمه إلى قسم الائتمان لإجراء الدراسة عليه ، و خاصة من حيث الغرض من الائتمان و فترته و جدول السداد ، و قد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب

---

[1] حسين ديب ،فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان ،دراسة حالة البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدر مرباح ، ض54.

[2] رامي هاشم الشنباري ، التحليل الئتماني و دوره في وضع القرار الائتماني في البنوك التجارية العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة العالم الامريكي ،فلسطين 2006 ، ص112.

التي لا يغطيها طلب الائتمان أو حتى القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي البنك إلى مقر العميل طالب الإئتمان[1].

✓ **التحليل الائتماني للقرض :** بمعنى تجميع المعلومات المتحصل عليها من مصادر مختلفة لمعرفة القدرة الائتمانية للعميل و التي تظهر من خلال سمعته وقدرته على السداد عند الآجال المحددة و التي يعرفها البنك من معاملات العميل السابقة مع بنك أخرى ،و كذا استعمال التحليل المالي لمعرفة الحالة المالية للعميل بالإضافة إلى دراسة تأثير الظروف الاقتصادية في قدرة العميل على السداد[2].

✓ **الاستفسار عن مقدّم الطلب :** يتم الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلي الائتمان إمّا من الأقسام الداخلية في البنك أو من خلال عقد اجتماعات مع العميل أو من خلال البنك الأخرى و البنك المركزي.[3]

✓ **التفاوض مع المقترض :** بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة الائتمان و مقدم طلب الائتمان يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان ، وكيفية صرفه و طريقة سداد الائتمان ، الضمانات التي يحتاجها البنك ، سعر الفائدة ، و غير ذلك من الشروط.[4]

✓ **طلب الضمان التكميلي :** في هذا الاجراء يطلب البنك من العميل تقديم ضماناته ، و المستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات التي يحتاجها البنك ، سعر الفائدة ، و غير ذلك من الشروط[5].

---

[1] حسين ديب ، مرجعسابق ، ص 77.

[2] بسمة العربي بوعمران ، آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالقروض البنكية ، دراسة مقارنة بين المؤسسة العربية المصرفية و البنك الخارجي الجزائري ،مذكّرة ماستر فير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2012،ص 21.

[3] حسين ديب ، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، مرجع سابق ،ص 77

[4] المرجع نفسه ، ص77.

[5] رامي هاشم الشنباري ، التحليل الئتماني و دوره في وضع القرار الائتماني في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مرجع سابق ، ص 112.

ماهية المخاطر

يمارس البنك بشكل عام نشاط المتاجرة بالمال، حيث يرتكز نشاطه على قبول الودائع ومنح الائتمان .وهو بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وأولئك ذوي الحاجة إليها .وبالنظر إلى طبيعة نشاط البنك نجد أن المخاطر مفهوم لصيق بالعمليات البنكية وملازم لها، حيث يقصد به احتمال أن يكون التوقع بالعائد المستقبلي خطأ، بما يعني أن المخاطر تتعلق باحتمال ظهور حدث غير مرغوب فيه

أنواع المخاطر

الفرع الأول :مفهوم المخاطرة :

يمكن أن نقدم توضيحا لكلمة) مخطر (وفقا لمختلف وجهات النظر كما يلي:

1-**لغة** :إن كلمة مخطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتينيRisque و الذي يدل على انقطاع بالنسبة لحالة منتظرة فهو) الانحراف المنقطع (و حدوث تغيير لما كان منتظرا، فهي تمثل للبعض خسائر قصوى و للبعض الأخر تشتت للنتائج[1].

[1] Michel Mathieu, l'exploitation bancaire et le risque du crédit, revue banque éditeur, paris, 1995,p 21.

2-**اصطلاحا** :و هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة و عدم التأكد المرافقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر، حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أوخسارة.

كما تعرف المخاطرة على أنها احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو البشرية نتيجة العوامل الغير المنتظرة في الأجل الطويل أو القصير.[1]
هو عدم التأكد في تحقيق الربح، فعند القيام بأي مشروع هناك احتمالين إما تحقيق الربح المنتظر أو وقوع ما يؤدي إلى خسارة المشروع[2].

مفهوم المخاطرة المصرفية :

-"تعرف المخاطر المصرفية بأنها التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة".[3]
-"الخطر هو مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا".[4]
-"المخاطر هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي الفعلي للمقترح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع".[5]

مما سبق نستنتج أن مصطلح المخاطر المصرفية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلاً عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

[illegible] :

المخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما :

---

[1] طلعت اسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري، 1998 ، ص100 .
[2] شاكر القزويني، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة، 2009 ، ص113 .
[3] نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2 ، الجزء الثاني ،2005 ،ص 05.
[4] طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي، القاهرة، 2000 ، ص26 .
[5] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة1999 ، ص22 .

✓ المخاطر النظامية : و هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات[1]، و هي تأثر بشكل مباشرة على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالات عدم التأكد و التنبأ الدقيق بما يستجد من أحداث و تطورات مستقبلية .نتيجة عوامل يصعب التحكم بها كالتضخم و التوجه نحو العولمة بالإضافة إلى اشتداد حدّة المنافسة .

✓ المخاطر الغير نظامية : وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة .وهي تنشأ عادة نتيجة ظروف معينة مثل ضعف إدارة البنك، الإضرابات العمالية، الأخطاء الإدارية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة مما يؤثر على عوائد البنك.

و يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية[2]:

✓ زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر و كسي أكبر حصة ممكنة في السوق.

✓ اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية و تحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى و التضخم و تقلبات الأسعار.

✓ التغيرات الهيكلية التي شهادتها الأسواق المصرفية و المالية في السنوات الأخيرة ،نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال و انفتاح الأسواق المحلية.

---

[1] محمد صالح الحناوي ، المرجع نفسه ، ص 322.

[2] قاسمي آسية ، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري ،مذكرة ماجستير ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، 2009، ص23.

✓ تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

المطلب الأول: مخاطر القروض

الفرع الأول : خطر السيولة و خطر عدم السداد:

مخاطر السيولة :

ترتبط سياسة منح القروض للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسيير الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر: [1]

✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق .

✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة .

✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .

✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

خطر عدم السداد:

[1] حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات ،جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان2005 ،ص: 7.

تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل[1] وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:

✓ خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته وجدارته الائتمانية.

✓ خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك[2] أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد و خرق الاتفاق.

لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لـ3 سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

الفرع الثاني : خطر السوق و خطر عدم الملاءة:

أولا:مخاطر السوق [3]

يتواجد هذا الخطر عند وجود خسائر غير متوقعة، ناتجة عن تغير أسعار الأدوات (الأوراق المالية) المتواجدة في المحفظة المالية أثناء الاتفاقية أو في أيطار نشاط السوق، وهذه الخسارة تحدث في جميع أدوات سوق رأس المال، والتي من شأنها

---

[1] طارق عبد العال حماد، المخاطر(أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ،ص:244 .

[2] عبد المعطي رضا الرشيد،محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999 ،ص:283 .

[3] قاسمي آسية ، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

تحميل البنك خسائر كبيرة، حيث تولي البنوك اهتماما آبيرا لمخاطر السوق لما تسببه من خسائر مالية فادحة، مما يتوجب على إدارتها من خلال تبني توصيات لجنة بازل، واستخدام نموذجا داخليا لقياس مخاطر السوق، وعلى المراقبين التأآد من استخدام البنوك لهذا النموذج أو النظام الذي يسمح لها بالقياس الدقيق لهذه المخاطر ومتبعاتها والسيطرة عليها بشكل كافي.

ثانيا : مخاطر عدم الملاءة [1]

تعرف الملاءة المالية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة استعمالاته والتزاماته، فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق استعمالاته (موارده) على التزامات، ويعتبر خطر الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض إليها البنك، بما في ذلك مخاطر عدم السداد التي تنجم عن فشل البنك في استرداد أمواله، ومخاطرة الفائدة التي تجعل تكلفة موارده أكبر من عوائد استخدامه، بالإضافة إلى مخاطر الصرف والسيولة التي تؤثر على رأسمال البنك واحتياطاته.

الفرع الثالث : خطر سعر الصرف و خطر سعر الفائدة

أولا : مخاطر سعر الصرف

كل مؤسسة معرضة لخطر سعر الصرف من جراء القيام بعمليات بالعملة الصعبة، وامتلاك مستحقات وديون بالعملة الصعبة قد يوقع على عاتق البنك، وخطر سعر الصرف ناجم عن التغير في أسعار العملات التي سلمت بها هذه المستحقات أو الديون في مقابل العملة الوطنية. "[2]

---

[1] قاسمي آسية ، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري، مرجع سبق ذكره ، ص29.

[2] حماد طارق عبد العال ، تقييم أداء البنوك التجارية"تحليل العائد والمخاطرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001 ، ص95 .

*هو ذلك النظام الذي تتدحرج في ضله أسعار صرف العملات في السوق، بناء على تفاعل قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية، ونميز عادة بين نوعين أساسين لنظام سعر الصرف العائم، أولهما التعويم الحر المستقل (النظيف)، حيث تحدد الأسعار في السوق دون تدخل من قبل السلطات النقدية، وثانيها التعويم المدار أو المحكوم ، حيث تدخل في ضله السلطات النقدية للحد من أثر التقلبات الحادة لأسعار الصرف المتعددة في السوق

كما أن كافة دول العالم تعاني من هذا المشكل منذ فترة السبعينيات، من جراء آثار التقلبات الحادة في أسعار صرف عملات التقييم على المستوى الدولي للعملات الرئيسية، وذلك إثر انهيار نظام بروتن وودز عام 1971م ،وتبنى معظم الدول الكبرى نظام أسعار الصرف العائم*، والذي تتميز أسعار الصرف في ظله بتقلبات مستمرة وما يترتب عن ذلك من آثار – سلبية طبعا- بالغة الأهمية بالنسبة لمؤسسات دولية النشاط سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري على حد سواء، وهو ما حدث في النصف الثاني من السبعينيات لكثير من المؤسسات الصناعية دولية النشاط، مما حتم عليها ضرورة مواجهة مخاطر تقلبات أسعار الصرف، باكتشاف عدة تقنيات للوفاء أو تجنب مثل هذه المخاطر.[1]

ولم يسلم القطاع البنكي من خطر سعر الصرف، ففي سنة 1975 م تم إفلاس بنك Herstatt من جراء تكثيف عمليات المضاربة في سوق الصرف.[2]

خطر سعر الصرف يتكون من خسارة ممكنة ناتجة عن التغير في سعر العملات، وعليه فهو يدور حول "الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم للنشاطات تلك المؤسسات.[3]

ثانيا : مخاطر سعر الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة. وبما أن أسعار الفائدة غير مستقرة، فإن الإيرادات تكون غير مستقرة

---

[1] إدارة مخاطر العملة ،إعداد إدارة البحوث والدراسات ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ،الأردن ،العدد 04 ، 1994 ، ص 35 .

[2] Antoine Sardi Audit et inspection bancaire ،2eme édition, paris ,1993 ,p135 .

[3] عبد الحق بو عتروس ، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف ،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة منتوري بفسنطينة، العدد :12 ، 1999 .

أيضا .فأي شخص يقرض أو يقترض يكون معرضا لمخاطر أسعار الفائدة .فال م قرض يكون معرضاً لخطر تراجع الإيرادات بسبب انخفاض أسعار الفائدة .أما المقترض الذي يدفع فائدة متغيرة، فيتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة . وفي كلا الموقفين مخاطرة.

وهناك مصدرا آخر لمخاطر أسعار الفائدة يتمثل في الخيارات الضمنية للمنتجات البنكية.

ففي حالة الدفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت، يمكن للمقترض أن يسدد القرض ويقترض بسعر جديد، وهو حق يمارسه عندما تنخفض أسعار الفائدة انخفاضاً شديداً .وتحمل الودائع خيارات أيضا، حيث أنها يمكن أن تحول إلى ودائع بأجل عندما ترتفع أسعار الفائدة، أو أن يحولها(أصحابها إلى توظيفات أخرى تحقق أكبر عائد)[1]

إن مخاطر معدلات الفائدة الاختيارية يطلق عليها عادة مخاطر فائدة غير مباشرة، لأنها لا تنشأ مباشرة من تغير أسعار الفائدة، بل تنتج من سلوك العملاء الذين يقارنون مردودية وتكاليف ممارسة الخيارات المتضمنة في المنتجات البنكية ويجرون اختياراتهم تبعا لظروف وأحوال(السوق)[2]

[1] Joël Bessis, Gestion des Risques et Gestion Actif- Passif des Banques, Dalloz, Paris, 1995, p.p.96-98

[2] طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر(أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، مصدر سبق ذكره ، ص203.

مما سبق يمكن القول، أن خطر معدل الفائدة هو ذلك الخطر الناجم عن الخسائر المتتالية الناجمة عن تغيرات أسعار الفائدة .وبالتالي، فهو عامل أساسي للتشكيك والطعن في الصحة المالية للبنك عند التغير السلبي لمعدلات الفائدة.[1]

الفرع الرابع: مخاطر التشغيل و المخاطر الاستراتيجية

أولا :مخاطر التشغيل [2]

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك ،فبعض البنوك لا تمللك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك .

وهكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، ومما يتسبب في انخفاض الدخل، وهكذا فإن مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء و عدد الأقسام والفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفئ أم لا .

[1] Antoine Sardi et Henri Jacob, Management des Risques Bancaires, Afges, Paris , 2001 ،p315.

[2] حماد طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، مرجع سابق ،ص ص 73 - 74

ثانيا : المخاطر الإستراتيجية [1]

الخطر الإستراتيجي هو الخطر المرتبط بالقرارات والسياسات والتوجيهات التي تتخذها الإدارة العليا للبنك، ويدعى كذلك بخطر السياسة العامة، فهو ناتج عن غياب إستراتجية واضحة وملائمة للمؤسسة المصرفية.

والخطر الإستراتيجي راجع لسببين هما:

الأول :يعود إلى تسارع التغيرات من آل جانب والذي بلغ حدا، بحيث إذا وجدت فرصة فإنها لا تعود مرة ثانية مع التأكد أن هذا التسارع لا يسمح بأي خطأ في هذا الظرف من المنافسة.

الثاني: يعد الاستثمار عنصرا رائدا لهذه الإستراتجية، وإن قرار الاستثمار غير قابل

للمناقشة، على خلاف قرار اختيار التمويل، أما فيما يخص الخطر المالي ،فيمكن أن يعاد النظر في وضعية مؤسسة لكن بالنسبة للتعديلات فهي غالبا ممكنة.

أولا :مخاطر التنفيذ [2]

[1] قاسمي آسية ، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

[2] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005 ،ص: 153.

من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة .

ثانيا :خطر تجميد الأموال

و هو الخطر الذي بمقتضاه يجد المصرف أمواله مجمدة لدى الغير تبعا لتواريخ استحقاقها ووضعيتها المختلفة .

أن عملية تمويل التنمية الاقتصادية و خاصة تمويل الاستثمارات من طرف المصارف يعني قابلية هذه الأخيرة إلى تحمل مخاطر التي يمكن أن تنجر عن عملية الإقراض، وباعتبار التمويل في هذه الحالة يأخذ شكل مبالغ ضخمة و لفترة زمنية طويلة، فإن البنوك الجزائرية عادة ما تكون مترددة في تحمل المخاطر، فهي في بعض الحالات تفضل السيولة بدلا من تجميد أموالها لدى الغير، ففي القرض الشعبي الجزائري لوحظ أن نسبة كبيرة من الودائع تحتفظ بها المصارف على شكل نقود قانونية و النسبة الباقية تقدم على شكل قروض قصيرة و متوسطة الأجل.

خاتمة:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بجزئيات مخاطر الائتمان، و بما أن الاهتمام الأساسي لبنوك المستقبل هي المخاطرة حيث تتمكن البنوك من تحقيق التفوق على منافسيها عن طريق تعظيم عوائدها من خلالها و بالنظر إلي أهمية المخاطرة في العمل المصرفي، قمنا بالتطرق إلى مفهوم المخاطر و التي تمثل التغير الذي يحدث

على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، مبرر أو لا، فان هي شيء لا يمكن تجنبه في مجال الأعمال فان أية مغامرة في مجال الأعمال هي كلعبة المقامرة لأن إمكانية الخسارة تملك إمكانية تحققها بقدر ما تملك إمكانية تحقق آمال الربح .و توصلنا إلى أن عملية تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة و لهذا تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم القروض المصرفية وأهميته و سياسات منح القروض ، بالإضافة إلى مخاطرها .

تمهيد :

احتل النظام المصرفي أهمية بالغة لفترات طويلة، وهذا في مختلف الأنظمة الاقتصادية و تزداد هذه الأهمية يوم بعد يوم نتيجة التطورات الكبيرة التي تطرأ على الاقتصاد الوطني من جهة، و من التحولات الكبيرة التي يعرفها المحيط الاقتصادي بشكل عام و المحيط المالي بشكل خاص من جهة أخرى و هذا على المستوى الدولي. فمنذ منتصف هذا القرن، يعيش العالم المصرفي فترة تحول، و يرجع السبب في ذلك إلى انفجار التكنولوجيا في مجالات الاتصال و عولمة الاقتصاد و تحرير الأسواق المالية. و هذا يتطلب استيعاب هذه التطورات و إمكانية الاندماج فيها، و يتطلب أيضا التحكم في النظام المصرفي بشكل محكم. فالتطور الاقتصادي يعتمد على مدى تطور النظام المصرفي و مدى تفاعله مع متطلبات الاقتصاد ، حيث أن النشاط المصرفي لم يعد محصورا في نطاق ضيق، و لكن أصبح قطاعا واسعا خاصة في ظل التحولات العميقة التي يشهدها و لا يمكن أن نهمل في الوقت الحاضر الدور الذي يقوم به النظام المصرفي في ظل انفتاح داخلي واسع على اقتصاد السوق و خارجي على الاقتصاد العالمي و عولمة مالية متزايدة من مميزاتها اندماج الأسواق المالية الدولية.

و على الرغم أن منح القروض يعتبر من الوظائف الرئيسية و العامة للمصرف و يشكل المصدر الأساسي لدخله، فيمكن أن يشكل مصدرا للمشاكل المالية التي يمكن أنه يقع فيها . و ذلك نتيجة للمخاطرة التي قام بها البنك عند تسليمه لأمواله للغير لآجال محدودة على اعتبار أن وظيفة الإقراض تكتنفها عدة مخاطر

وسيكون هيكل هذا الفصل كما يلي :

المبحث الأول: عموميات حول إدارة مخاطر المصرفية

المبحث الثاني :إجراءات ووسائل الحد من المخاطر المصرفية

المبحث الأول : عموميات حول إدارة المخاطر المصرفية

تعتبر إدارة المخاطر في الوقت الراهن علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات فهي تتكفل بتحديد وقياس وضبط المخاطر التي تتعرض لها فوظيفة إدارة المخاطر على مستوى البنك هي وظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين كافة الإدارات البنكية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك كمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها .

فالهدف الأساسي هو"قياس حجم المخاطر" المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغاءها نهائيا.

المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر و خصائصها

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر

هناك عدة تعار يف لإدارة المخاطر المصرفية والتي من أهمها ما يلي:

التعريف الأول : يمكن تعريف إدارة المخاطر المصرفية على أنها "الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول و أرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة و الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية .[1]

التعريف الثاني :إدارة المخاطر هي عملية التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل قبل حدوثها و وضع إجراءات من شأنه التقليل من

[1] نعيمة بن عامر، البنوك التجارية و تقييم طلبات الائتمان ، مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك (غير منشورة)جامعة الجزائر2002/2001 ص 81.

المخاطر أو الحد من آثارها أو التعامل مع هذه الآثار بحيث تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر وإعداد إستراتيجية لسيطرة عليها.[1]

التعريف الثالث : إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل و أقل التكاليف ذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله و قياسه و تحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحديد الهدف المطلوب.[2]

التعريف الرابع : تتم إدارة المخاطر من خلال الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد، قياس متابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها.[3]

التعريف الخامس : وهي الأنشطة الإدارية الذي تهدف إلى التحكم بالمخاطر و تخفيضها إلى مستويات مقبولة، و بشكل أدق هي عملية تحديد و قياس و السيطرة و تخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة.

التعريف السادس :يمكن تعريفها على أنها " الإجراءات التي تقيم التحكيم بين نتائج و تكاليف تدنئة المخاطر، والتي على أساسها يتم اختيار إستراتيجية مواجهة المخاطر[4].

---

[1] The OurCommunity team، An Introduction to Risk Management،Published By:www.ourcommunity.com.a، P:02.

[2] أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى ، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الأردن،2007 ، ص 55.

[3] إبراهيم الكراسنة، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط2 ، ابوظبي، 2010 ، ص39

[4] Z BODIE et R .MERTON, Finance, Pearson, Paris, 2001, P 297

التعريف السابع :هي مجموع العمليات التي تحتوي على أسلوب للتحكم في المخاطر سواء ما تلعق منها بمخاطر العمل ، الجدولة، التكلفة، العقد، الجودة، أو الموارد.

إذ تضم هذه الإدارة مايلي:

تحديد المقاييس الوقائية لتجنب المخاطر أو التقليل من آثارها؛
وضع خطط طوارئ للتعامل مع المخاطر إذا وقعت؛
بذل أقصى ما يمكن لتخفيف الالتباس عن طريق جمع معلومات جيدة؛
وضوح الرؤية لدى صانعي القرار[1] .

إذن يمكن القول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن عملية تحديد المخاطر المحتمل وقوعها، قياسها وتقيمها وكذا إعداد خطط لتجنبها أو التقليل منها والسيطرة عليها، من خلال الرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للبنك.

و تهدف إدارة المخاطر إلى:

- درء الخطر أو الوقاية من عواقبه، و العمل على عدم تكراره.

- التقليل من حجم الخسائر عند حدوثها.

- دراسة أسباب حدوث كل خطر لمنع حدوثه مستقبلا

و قد أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية، وتمشيا مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد بدأت البنوك الجزائرية مؤخرا في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمـال البنـوك من اجل القيام بالمهام التالية [2]:

---

[1] سيد سال عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية للنشر،عمان، الطبعة الأولى، 2009 ، ص 31.

[2] حسين بلعجوز ، رابح بوقرة ،إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر .

-تقدير المخاطر ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها بما لا يؤثر على ربحية البنك

- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير .

- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق ، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.

-مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل

الفرع الثاني : خصائص إدارة المخاطر المصرفية

تمتاز إدارة المخاطر في المؤسسات بشكل عام بمجموعة من الخصائص هي[1] :

معظم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي المخاطر المالية بالدرجة الأولى، مثل مخاطر الإفلاس.

تتنوع هذه المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة، وتشترك المؤسسات المالية عموما في ثلاثة مخاطر هامة هي :مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تمتاز إدارة المخاطر بقدرة تنبؤية خصوصا في مجال تحديد الخسائر، مما يقود المؤسسات إلى البحث الدائمة عن البديل الأمثل للتخلص، أو التخفيض من الخسائر وآثارها إلى أدنى حد ممكن.

تمتاز إدارة المخاطر بأنها تعمل على إيجاد الحلول فيما يتعلق بكيفية مواجهة المخاطر ، و التعامل معها ،أو تحويلها باستخدام الأساليب المتاحة، أو ابتكار الأدوات والأساليب الجديدة مثل :المشتقات المالية.

[1] أماني عادل مسعود، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة ، جامعة الزرقاء، الأردن، ص24 .

المخاطر التي تواجه مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات تنعكس بالضرورة على حقوقها و التزاماتها بصورة سلبية أو إيجابية، وتتميز إدارة المخاطر في هذا الجانب بوجود ارتباط قوي بينها، وبين باقي الوظائف، والأنظمة الأخرى الموجودة داخل المؤسسة مثل :مراقبة التسيير، وإدارة الأصول والخصوم.

الفرع الثالث : وظائف و أهداف و أهمية إدارة المخاطر

تتمثل وظائف إدارة هذه المخاطر فيما يلي[1] :

- ✓ ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
- ✓ القيام بالمراجعة الدورية و تحديث سياسة الائتمان في البنك.
- ✓ تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة و ضمان حسن تحديدها وتوجيهها لجهات الاختصاص.
- ✓مراقبة استخدام الحدود و الاتجاهات في السوق و مخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول و الاستثمار.
- ✓تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا و الإشراف عليها المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة و اقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة.
- ✓ نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل.

[1] أ .سمير الخطيب –قياس و إدارة المخاطر للبنوك –منشأة المعارف الإسكندرية، 2005 ،ص210 .

أهداف إدارة المخاطر

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من اجل مراقبتها والتحكم فيها وهناك عدة ادوار منوطة بإدارة المخاطر أهمها[1]

✓ تنفيذ إستراتيجية البنك بتزويد البنك بنظرة أفضل للمستقبل والقدرة على تحديد سياسات الأعمال.

✓ الميزة التنافسية

✓ قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.

✓ المساعدة في اتخاذ القرار من خلال رصد المخاطر الكامنة قبل اتخاذ القرار وإعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.

✓ المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

✓ رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها.

✓ وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك

✓ التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للأخطار التي قد يواجهها

أهمية إدارة المخاطر

تكمن أهمية إدارة المخاطر المصرفية في النقاط التالي

✓ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين.

✓ إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة .

✓ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر.

[1] .سمير الخطيب –قياس و إدارة المخاطر للبنوك , مرجع سبق ذكره ، ص210.

✓ العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.

✓تحديد التصرفات و الإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة للأحداث و السيطرة على الخسائر.

✓إعداد الدراسات حسب الخسائر أو بعد حدوثها و ذلك بهدف منعها أو تكرار حدوثها.

✓ حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين بحماية قدرا على توليد

✓ الأرباح رغم أي خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

✓ مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات للجنة بازل.

تصنيفات إدارة المخاطر:[1]

تصنيفات إدارة المخاطر تعتمد على مقياس من 1 إلى 5 و على المراقب (المفتش) ان يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثناء التفتيش.

التصنيف الأول : قوي

يعكس هذا التصنيف فعالية الإدارة و قدرتها على تعريف و ضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك،كذلك فان مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات و الإجراءات

[1] بوعشة مبارك ، إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة للجزائر، مرجع سبق ذكره

لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة ،و بأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة المعلومات الكافية و في الوقت المناسب.

التصنيف الثاني: مرضي

يدل هذا التصنيف على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة و لكن يشوبها بعض النقص و هذا النقص أو الضعف معروف و يمكن التعامل معه.

عموما فان رقابة مجلس الإدارة و كذلك السياسات و الإجراءات و التقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية و فاعلة في ضمان متانة و سلامة البنك،و بشكل عام فان المخاطر يمكن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي إجراء رقابي من الأجهزة الرقابية في حدود الإجراءات العادية.

التصنيف الثالث :عادل

إن هذا التصنيف يدل على أن إدارة المخاطر يشوبها شيء من القصور و بالتالي تستدعي اهتمام أكثر من العادي من قبل أجهزة الرقابة ، حيث يشوب نقص أحد عناصر إدارة المخاطر (كفاية أنظمة الضبط ،كفاية رقابة المخاطرة و أنظمة المعلومات،رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا)، و هذا ما يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر.

إن مناطق الضعف يمكن أن تشمل عدم الالتزام بالسياسات و الإجراءات التي قد تؤثر سلبا على عمليات البنك .

التصنيف الرابع : حدي (هامشي)

يدل هذا التصنيف على أن إدارة المخاطر لدى البنك عاجزة عن تحديد و مراقبة وقياس و ضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك،و غالبا فان هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الإدارة ، حيث يكون احد عناصر إدارة المخاطر حدية و هي في حاجة إلى إصلاح فوري من طرف مجلس الإدارة (في الجزائر اللجنة المصرفية بناءا على المادة 106 من الأمر 03-11- لـ 26 أوت

2003 المتعلق بالنقد و القرض)،كما أن هذه الوضعية تعكس العديد من المخاطر الكبيرة لم يتم تحديدها هذا ناتج عن ضعف إدارة المخاطر لدى البنك وهو ما يستدعي الاهتمام المتزايد من طرف الأجهزة الرقابية.

التصنيف الخامس: غير مرضي

يدل هذا التصنيف على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من اجل تحديد و قياس ومراقبة و ضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيف و عدم قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف ، فمثلا تكون أنظمة الضبط الداخلية ضعيفة ، حيث تستدعي هذه الوضعية الاهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.

الفرع الثاني: تقسيمات إدارة المخاطر [1]

يهدف تقسيم المخاطر إلى تبيان نقاط القوة و الضعف لدى البنك و من ثمة تزويد المفتش بالمعلومات اللازمة التي يمكن عن طريقها اتخاذ قرار تفتيش البنك،و هذا ما يستدعي بان تكون عملية التقسيم شاملة لمجمل المخاطر.

و عندما تواجه أي مؤسسة بنكية مخاطر فان أمامها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر أهمها تجنب هذه المخاطر،تحويل هذه المخاطر،قبول هذه المخاطر.

تجنب المخاطر:

يمكن للبنك في هذه الحالة أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معنية إذا لاحظ أن الفائدة المتأتية من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.

[1] بوعشة مبارك ، إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة للجزائر، مرجع سبق ذكره

تحويل المخاطر:

يمكن تحويل المخاطر إلى طرف آخر و لكن بثمن ، مثل شراء بوليصة التأمين و الحصول على ضمانات و كفالات حكومية.

قبول المخاطر:

بإمكان إدارة البنك أن تقبل المخاطر على أساس أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى فان الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها. و في حال القبول إدارة البنك لاتخاذ المخاطر ،على المراقب أن يقوم بتقسيم هذه المخاطر وفقا لما يلي:

- ✓ مراجعة نوع و درجة المنافسة التي يتعرض لها البنك و الظروف الاقتصادية المحلية و قاعدة المودعين و المقترضين.
- ✓ التأكد من أن للبنك المهارات المؤهلة،أنظمة ضبط قوية، أنظم معلومات قوية ،مجلس إدارة مستقل.
- ✓ مقاربة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من اجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك بالإضافة إلى التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع البنك.
- ✓ التأكد من أن إدارة البنك ملتزمة بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر آخذين بالاعتبار حجم و درجة تعقيدات نشاطات البنك.

المطلب الثاني : مناهج إدارة المخاطر

الفرع الأول : مناهج إدارة المخاطر

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية .[1]

وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كمايلي :

المنهج الأول : ويعرف بـ " **المنهج التمييزي** " ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سدا د قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له .

المنهج الثاني : ويعرف بـ "**المنهج التجريبي** " بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان .

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000 ،ص:38

الفرع الثاني : مراحل إدارة المخاطر

هناك أربع مرحل في إدارة المخاطر المصرفية [1]:

✓ تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر: فمخاطر الإقراض قد لا تكون سبب مباشر يتعلق بالمقترض و شروط القرض ، بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد الوطني أو القطاع الذي ينتمي إليه المقترض ، و تؤدي إلى تعطيل الإنتاج.

✓ قياس درجة الخطر :و يتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين ، و تقويم مخاطر الصناعة ، أو قطاع معين من الاقتصاد ، و كذا تقويم غرض القرض و طبيعة المشروع الذي سيمول.

✓ تحديد مستوى المخاطرة التي يمكن القبول بها : و هنا يتوجب الموازنة بين العائد و المخاطرة .

✓ إدارة العمل مع مستوى مقبول من المخاطرة :و هنا يتطلب التأكد من وجود نظام مناسب للموافقة و الرقابة و المتابعة ، مع تفويض الصلاحيات للعناصر الأكثر كفاية ضمن السياسة العامة الموضوعة .

[1] مفلح عقل ، وجهات نظر مصرفية ،ج 2 ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان 2006، ص273.

إن الاستردادات في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها ، وهي تتوقف على نوعية العجز وعوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض ، نوعية مثل هذه الضمانات ، التي يمكن أن تكون ضمان أو ضمانات طرف ثالث والسياق الموجود وقت العجز عن السداد.

إدارة المخاطر في البنك مثلها مثل باقي الإدارات فيه فهي لا تستطع العمل في عزلة، بل تحتاج إلى رقابة من طرف مجلس الإدارة وكذا إلى سياسات فاعلة ومتناسبة وطبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك وأيضا إلى نظام معلوماتي كفء، وتخضع أيضا كغيرها من الإيرادات إلى التصنيف وفق معيار CAMELS.

الفرع الأول :العناصر الأساسية لإدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر لكل بنك يجب أن يشتمل على العناصر الرئيسة التالية[1] :

✓ **رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا**

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف و استراتيجيات و سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للبنك، وطبيعة مخاطره درجة تحمله للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الم واصفات على كافة مستويات البنك المعني بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة كما أن عليها أن تحدد خطوة واضحة للصلاحيات

[1] إبراهيم الكراسنة، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص ص44-45 .

والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر و أن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

✓ **كفاية السياسات والحدود**

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك .كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها، تخفيفها، مراقبتها، الإبلاغ عنها والتحكم فيها .ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنوك.

ثالثا :كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات

إن الرقابة الفعالة للمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها.

رابعا :كفاية أنظمة الضبط

إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص، إن الاستمرار في تطبيق أنظمة الرقابة والضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك .في الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر .وفي حال عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مصير ومستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل .وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من قبل السلطات الرقابية من أجل تصويب هذا الوضع.

الفرع الثاني : مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

إن حسن إدارة المخاطر بالبنوك تستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية الآتية[1] :

-أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى (لجنة إدارة المخاطر) المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات،كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛

-تعيين(مسئول مخاطر) لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي.

-وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة والسوق؛

-تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

-استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

[1] نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع ، العدد 21، الفصل الرابع، جامعة بغداد، 2012 ، ص ص 179-180.

-ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

-تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعده المساهمين المسؤولين عن أعمال البنك، و هو ما يتوجب فهم المخاطر التي يواجهها و التأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء؛

و هو متمثل في كل الإجراءات و السياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل و أثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء و تقسيم الأخطار بين البنوك،.....الخ.

الفرع الأول: الإجراءات و السياسات التي يتبعها البنك فهي:

- ✓ **توزيع خطر القرض بين البنوك:**[1]

إذا كان القرض كبيرا و مدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب او لأخر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

و يتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

-الأسلوب الرسمي: إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح و مريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة.

[1] بوعشة مبارك :مداخلة بعنوان، إدارة المخاطر الائتمانية مع إشارة إلى حالة الجزائر ،المركز الجامعي العرب يبن مهيدي ، أم البواقي الجزائر.

و يشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل و الحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض و المقترض و متابعة الضمانات،.....الخ.

- الأسلوب غير الرسمي: بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة و ذلك عكس الأسلوب الرسمي.

عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

✓ **التعامل مع عدة تعاملين:** [1]

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فانه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

✓ **عدم التوسع في منح القروض:**[2]

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود ، حيث يجب عليه ان يراعي امكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض،و كذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر امواله.

✓ **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:**

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الاخطار و بالأخص فيما يتعلق بالجانب الاداري و المحاسبي ، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات

[1] بوعشة مبارك :مداخلة بعنوان، إدارة المخاطر الائتمانية مع إشارة إلى حالة الجزائر ، مرجع سبق ذكره.

[2] بوعشة مبارك ،المرجع نفسه.

البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ،ثم الأخطار التي يمكن أن تحدث و اكتشافها في الوقت المناسب و اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

الفرع الثاني : إمكانيات تخفيف المخاطرة

الضمانات

إن تقديم القروض من طرف البنك لا بد أن تقابله ضمانات كافية لتغطية الأموال الغير مسددة من قبل العميل و بما أن للضمانات أهمية في منح القرض ، فهي عبارة عن وسيلة أمان يحبدها البنك و يشترط وجودها و لو صوريا كالضمان الشخصي.

و أهم ما يجب مراعاته في الضمانات المقدمة :[1]

-أن تكون الضمانات مملوكة للعميل أو الضامن أو كلايهما ملكية تامة، و ليست محلا للنزاع مع استيفاء البنك لكافة المستندات المؤيدة لذلك .

-أن تكون الضمانات من نشاط العميل طالب القرض ،و مقبولة من جانب البنك ومتماشية مع السياسة الإئتمانية .

-أن تكون الضمانات كافية للوفاء بقيمة القرض و ملحقاته من فوائد و عمولات ومصاريف.

-أن تكون الضمانات غير معرضة للتقلبات الشديدة في الأسعار .

- وجود توازن فعال بين ما يصرح به من تسهيلات و بين عائد الضمانات المقدمة.

-عدم تصريح بتسهيلات مقابل ضمانات بغرض المضاربة و بشكل يؤثر على قدرة البنك في استرداد أمواله .

أنواع الضمانات:

[1] صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني ، القطاع المصرفي و غسيل الأموال ، عالم الكتب ،القاهرة ،2003، ص ص 29-30.

الضمانات الشخصية:و التى مفادها أنى يتعهد شخص ما ذو سمعة أو ملاءة مالية في شخص آخر[1]، بتسديد مستحقاته المالية عند توقفه عن الدفع لسبب أوآخر.ة تأخذ الضمانات الشخصية الأشكال التالية:

✓ **الكفالة:**هي عقد يكفل بمقتضاه شخص بتنفيذ إلتزام بأن يتعهد للدائن لأن يوفي بهذا الإلتزام إذا لم يف بها المدين نفسه، و الكفالة قد تكون بسيطة حيث يتكفل ضامن واحد في القرض أو عدة متكفلين لضمان القرض .

✓ **الضمان الإحتياطي:** و يلتزم بموجبه الضامن بتوقيع ورقة تجارية عادة بقيمة القرض تمثل تعهدا شخصيا بالوفاء بمبلغ القرض في حالة توقف المقترض عن السداد.[2]

✓ **ضمانات العينية:** أهم أنواعها :

-قروض بضمان أوراق تجارية : إن الأوراق التجارية هي تلك الأوراق التي يستخدمها التجار فيما بينهم في معاملاتهم التجارية و تتضمن مبلغ مالي معين لأجل معين و يمكن نقل ملكيتها عن طريق التظهير و من أهم أنواعها : تسهيلات بضمان ما يدعه من كمبيالات بدلا من خصمها و هذا إذا كان في غير حاجة لاستخدام حصيلة الكمبيالة بالكامل ،و يتم قبول الكمبيالات بعد إجراء الدراسة الائتمانية أخذا في الاعتبار مركز المسحوب عليه و قدرته على الوفاء ،و يتم قبول الكمبيالات كرسم الضمان وفق حافظة توضح أن الكمبيالات مودعة كضمان وهو يعني أنها مرهونة رهنا حيازيا.

- قروض بضمان أسهم و سندات :تمنح هذه القروض بشرط أن تكون الأوراق المالية متداولة في سوق الأوراق المالية لأن ذلك يضمن وجود سوق جاهزة لبيعها عند الحاجة ،و تعتمد جاذبية البنوك لقبول الأوراق المالية كضمانات مصرفية على

-درجة الإستقرار المالي للشركة المصدرة لها .

---

[1] أبو عتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] المرجع نفسه ، ص 58.

-وجود سوق منضم لتداولها.

-كما يجب أن تكون هذه الأوراق المالية مسجلة بإسم نالكها مع تحرير إقرار بالموافقة على قبول تصرف البنك في صكوك الأسهم المودعة لديه في حالة عدم السداد.

-منح قروض بضمان ودائع: تقدم البنوك لعملائها قروض بضمان و ودائعهم أوودائع الغير و قد تكون هذه التسهيلات الائتمانية بذات

عملة الوديعة أو بعملة أخرى في حالة عدم الرغبة في تصفية الوديعة و خسارة الفوائد عليها خاصة إذا كانت الفائدة على الوديعة تفوق ما يدفعه المقترض على التسهيلات و يتحقق ذلك إذا كان مبلغ القرض يقل عن مبلغ الوديعة أو أجل استحقاقها أقرب.

-منح قروض بضمان بضائع مرتهنة :قد يمنح البنك قروضا بضمان بضائع مستوردة عن طريق اعتماد مستندي بالبنك أو بضائع مشتراة محليا و يتطلب قبولها كرهن على نوعية البضاعة و قيمتها و مدى كفايتها لتغطية قيمة الائتمان الممنوح و يجب أن يتأكد البنك من سهولة تصريفها و حركة دورانها و أن تكون من السلع المتداولة ة قابلة للتخزين و ثبات سعرها و غير قابلة للتلف و مؤمن عليها من جميع الأخطار و ثبوت ملكيتها للعميل .

-منح قروض بضمان رهن عقاري :تعد العقارات من أحسن الضمانات المقبولة لدي البنك لأنها تمتاز بثبات أسعارها و عدم تعرضها للتذبذب مع الملاحظة أن أسعار الأراضي في أغلب الأحيان تتزايد قيمتها بمرور الزمن .

الكفالات:

تساعد الكفالات الضمانات في تحسين جودة الائتمان، حيث تشكل الكفالات التجارية أهمية بالغة في أدوات السيطرة على مخاطر الائتمان في المصارف[1]. وتقتصر الكفالات على الوحدات الحكومية و البنوك المركزية و وحدات الحكم المحلي و أي جهة أخرى وزن المخاطر بها 20 بالمائة أو أقل . و ألا يزيد وزن المخاطر للضامن عن المدين، و يتم ترجيح الجزء المغطي بوزن المخاطر الخاص بالضامن بينما يرجح الجزء غير المغطى بوزن مخاطر العميل، الأمر الذي يتطلب ضرورة فحص تقييم الضامن قبل قبول الضمانة.

3-3- :المقاصة

هي تقنية معروفة في أسواق التمويل، حيث تهدف إلى إضفاء الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، وذلك بتخفيض احتمالات التعثر و تترك بصمتها في هندسة مخاطر سعر الصرف بتسهيل تصفية صفقة مع الطرف المقابل بالانتقال من الوضعية القصيرة إلى الوضعية الطويلة أو بالعكس حتى الوصول إلى رصيد يكون المستحق

على البنك متعرض صافي .و من هنا تنشأ عدة اعتبارات عند المقاصة من بينها أجال الدينين، العملات و الأدوات المالية التي ارتبطت بنشوء الالتزامين، و لهذا قد تضمن عملية المقاصة تخفيض قيمة أحد الدينين أو كلاهما، إضافة إلى بيع و مقايضة إجمالي الدينين .و تتيح هذه التقنية التخفيض الصفري، عدا عكس ذلك

يكون في حالة تغير سعر الصرف لاختلاف العملة، و هذا مرهون بتوفير البنك[2] :

[1] طارق الله خان، حبيب أحمد، ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، ط1 ، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية،2003 ، ص153

[2] حمزة طيي، البنوك التجارية الجزائرية و تحديات اتفاقية بازل 2، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، جامعة عمار الثليجي، الأغواط،2006 -2007، ص73.

-تهيئة أسس قانونية متينة تثبت أن المقاصة صالحة في كافة القطاعات الاختصاصية بغض النظر عن حالة تعثر المدين.

-الحصول في أي لحظة على معلومات عن المركز المالي عن العميل.

-الإشراف و مراقبة الضمانة.

-الإشراف و مراقبة المتعرضات المعنية على أساس صافي.

الفرع الثالث :المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة

إن أهم الأساليب والإجراءات التي يمكن من خلالها معالجة الديون المتعثرة، تكون كما يلي:

تحصيل القروض: تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في

- **رد الفعل**: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر. لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لان النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل. لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

- **الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع**: إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، و يتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

3- **التصاعد**: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن إقتضى الأمر.

4- **تسيير الحسابات**: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من اجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدينولكن بدون ترخيص مسبق.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

الفرع الرابع :المساعدات المقدمة للزبون من طرف البنك

الأسلوب الأول :تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه

تعتمد معالجة الديون المتعثرة من خلال هذا الأسلوب على ثلاث مراحل وهي:

- ✓ **أسلوب تعويم العميل أو النشاط المتعثر:**

يعتبر من اخطر أنواع الأساليب اللجوء إلى تعويم العملاء من خلال الحقن النقدي حيث ان الحقن يؤدي إلى زيادة التزامات العملاء تجاه البنك ومن ثم يجب إن تتم ههذه العمليات بأسلوب راق من الحرفية المهنية حتى لا تصبح وبالا على البنك وقد يتبادر إلى الذهن أن الحقن النقدي يعني ضخ أموال للعميل المتعثر لأقالته من عثرته وهو ما يبعد كل البعد عن قبل الأصول وقواعد الأمن و السلامة في حقن النقدي السليم ، فهذه العمليت يجب أن تتم بحيث يغلب عليها طابع السداد الموجه وليس صرف مبالغ نقدية مباشرة للعملاء فأساس نجاحها هو أن توجه لعمليات سريعة تغل عائد سريع يسمح بسداد الالتزام الإضافي الناشئ عن الحقن النقدي وجزء من الالتزامات القائمة فعلا على العميل – قبل الحقن – ومن ثم يجب أن تتم من خلال عمليات تسدد نفسها ذاتيا[1]

- ✓ **أسلوب انتشال العميل:**

في هذه المرحلة يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، طبقا لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين البك والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة، مما تؤدي إلى زيادة الإيرادات عن التكاليف.

وفي هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل والتي تتناول الجوانب التالية:

ترشيد تكلفة إنتاج المشروع من خلال التخفيف من نسب التالف والعادم والراكد، والإنتاج المعيب لديه ومن المخزون
من السلع التامة الصنع وغلق بعض الوحدات الإنتاجية ذات التكلفة المرتفعة؛
زيادة الإيرادات غير التقليدية عن طريق التخلص بالبيع لبعض الأصول التي يمتلكها ولا يحتاج إليها خاصة الوحدات

[1]محمد يحي النادي ، معالجة الديون المتعثرة ، البنك المركزي ، المعهد المصرفي ، ماي 2002 ، ص 42

الإنتاجية التي لا تحقق أرباحا، بل تحقق خسائر واستغلال الطاقات العاطلة بتأجيرها للغير كمساعدات عمل، أو كمخازن، أو أدوات نقل ومواصلات...الخ؛

زيادة كفاءة تحصيل المتأخرات عن العملاء الذين منحتهم المؤسسة المقترضة ائتمان أو تسهيلات في سداد قيمة البضائع والخدمات التي تحصلوا عليها من المؤسسة.

وعليه تنتهي هذه المرحلة بإحداث التوازن بين إيرادات المشروع وبين نفقاته أي بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

✓ **أسلوب إنعاش العميل:**

ولتحقيق هذه المرحلة يجب توفر مجموعة من الشروط، نذكر من أهمها:

-أن تكون المرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت الإعسار للعميل قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلا، أو أن سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تم معالجته.

-أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضا تشير إلى توافر سوق مناسب للعميل يستوعب منتجاته من السلع ،والخدمات التي يطرحها.

-أن يكون العائد أو المردودية الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للعميل حتى يكون هناك فائض كافي للعميل لسداد التزاماته القائمة[1] .

الأسلوب الثاني :إعادة الجدولة (جدولة الدين)

وبمقتضى هذا الأسلوب يقوم البنك بإعطاء الفرصة للمنظمة لالتقاط أنفاسها عن طريق منحها فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد الدين وفوائده، وقد يقوم البنك

[1] فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009 ، ص 97-99

بالتفاوض مع الدائنين على تأجيل استحقاق جزء من القروض، ويعتبر هذا الأسلوب من أفضل الطرق لتسوية الديون المتعثرة وأن كان يلزم ليؤتى ثماره أن تكون الجدولة على أقساط تتمشى مع دورة نشاط المنظمة بحيث يتناسب حجم القسط وموعد سداده ومدة الجدولة مع التدفقات النقدية للمنظمة .ويمكن أن تتم إعادة الجدولة عن طريق منح المنظمة فترة سماح مناسبة لا تلتزم خلالها بسداد أقساط القرض وفوائده كما يمكن تحويل القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل تسدد على فترات تتمشى مع توقعات السيولة[1] .

الأسلوب الثالث :دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى

وهي من أهم الطرق للتعامل مع المشروع المتعثر، وتتم عم ليات الدمج بعدة طرق نذكر منها ما يلي:

-الابتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية.
-الامتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة .
-الدمج التدريجي بين كيانين؛ .
-المزج الفوري وتشكيل كيان جديد [2].

الأسلوب الرابع :تصفية العميل

هذا الأسلوب يقتضي اقتناع الطرفين بأن هذا الأسلوب هو الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات ، ولعدم توفر عناصر النجاح والاستمرار في النشاط، الذي قد يؤدي إلى هلاك ما تبقى من مقومات الشركة.

---

[1] عبد الحافظ البغدادي، إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية، الملتقى الإداري الثالث، المملكة السعودية، 1426 ه ، ص.21

[2]فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص ص71 –73.

-التحصيل المباشر

معالجة القرض: يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة.

هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

-وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).

-وحدة التحصيل القانوني(مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

خاتمة :

تواجه البنوك اليوم تحديات كبيرة لضمان بقائها وتحقيق أهدافها ،و لان إدارة المخاطرة هي وسيلة ضمان البقاء في السوق وليس إلغاء المخاطرة كلية ، لان هذا غير ممكن إن لم يكن مستحيلا في عالم يتميز بالدينامكية ،فوجب عليها اعتماد الأسلوب العلمي في إدارة المخاطرة. حيث إدارة المخاطرة هي علم وفن في آن واحد ، فهي علم لكونها تتبع عمليات التحليل الواقعي في البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية ، وهي فن لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية على البنوك ، مع الالتزام بالحذر اتجاه المخاطرة بما يجعل إدارتها دائما في من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية ، ومن ثراء الخبرة الطويلة في العمل البنكي .

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها و التي توضح ما مدى أهمية البنوك في منح الائتمان و تمويل المشاريع و البحث عن الطرق و الأساليب الأكثر نفعا لمواجهة المخاطر المحتملة .

قصد اختبار الجوانب النظرية و المتعلقة بكيفية إدارة مخاطر عدم السداد في البنوك التجارية سنتناول دراسة حالة تطبيقية لملف قرض متعثر تمت دراسته على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA على مستوى وكالة قصر البخاري ولاية المدية.

و قد ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: دراسة قرض متعثر لمؤسسة نقل و توزيع البضائع

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري

هناك عدة تعاريف للبنك الوطني الجزائري , لكن بصفة عامة نقول أنه من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال بتاريخ 13. جوان 1966 ، و هو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

المطلب الأول :نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري

الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم66 /178 بتاريخ 13. جوان 1966[1]على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج, إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك و من خلال المادة السابعة, سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ، و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ، حسب القانون الأساسي فان البنك يسير من قبل رئيس (مدير عام) و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة, التجارة ، و الزراعة ...الخ، كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل. كما انه من الممكن أن تقوم ب:

إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.

---

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

تمويل التجارة الخارجية.

قبول الودائع بكل أشكالها.

إعطاء قروض و تسبيقات بدون أو بضمانات .

التدخل في العمل الصرف الآني أو الآجل.

العمل كمراسل للبنوك الخارجية.

الإمضاء، خصم و شراء أو اخذ في محفظة كل الأوراق التجارية و كل السندات كسندات الخزينة العمومية...الخ.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989[1] أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم, تسير وفقا القوانين 88-01و 88-03 و 88-04 ل 12 جانفي 1988

و قانون88-177 ل28 سبتمبر1988 و بالقانون التجاري

و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شي غيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداءا من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

و ينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري و الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم قيمة كل سهم مليون دج و مقسمة بين[1]:

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

حصة من 1 إلى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج.
من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم ,المحروقات .
من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية.
.من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة[2]

الفرع الثاني : تعريف البنك الوطني الجزائري

يحتل البنك الوطني الجزائري مكانة معتبرة في الجهاز المصرفي الجزائري لما له من وظائف وخدمات وأنشطة متنوعة في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

و هو عبارة عن شركة أسهمSOCIETE PAR ACTIONS تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري و بالضبط في 1966/06/13 حيث أنه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر وهي[3]:

* CIC.القرض الصناعي و التجاري
* BPPBبنك باريس و الدول الهولندية
* BNCIAالبنك الوطني من أجل الصناعة و التجارة في الجزائر
* CFATالقرض الجزائري التونسي

و قد توسع البنك كثيرا و اتسعت فروعه حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدية وفقا لقانون88 /01 بتاريخ 12/ 01/1988[4]، وتم إدراج ذلك في القانون التجاري الجزائري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك والقرض و تم تعديل هذا القانون و كان آخر تعديل في 1993/04/12 رقم 93-08 وتم إبراز القوانين في نصوص و مقررات خاصة بالبنوك LES STATUES ET LES TEXTES SUBSEQUENT

---

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

[2] وثائق مقدمة من طرف البنك

[3] وثائق مقدمة من طرف البنك

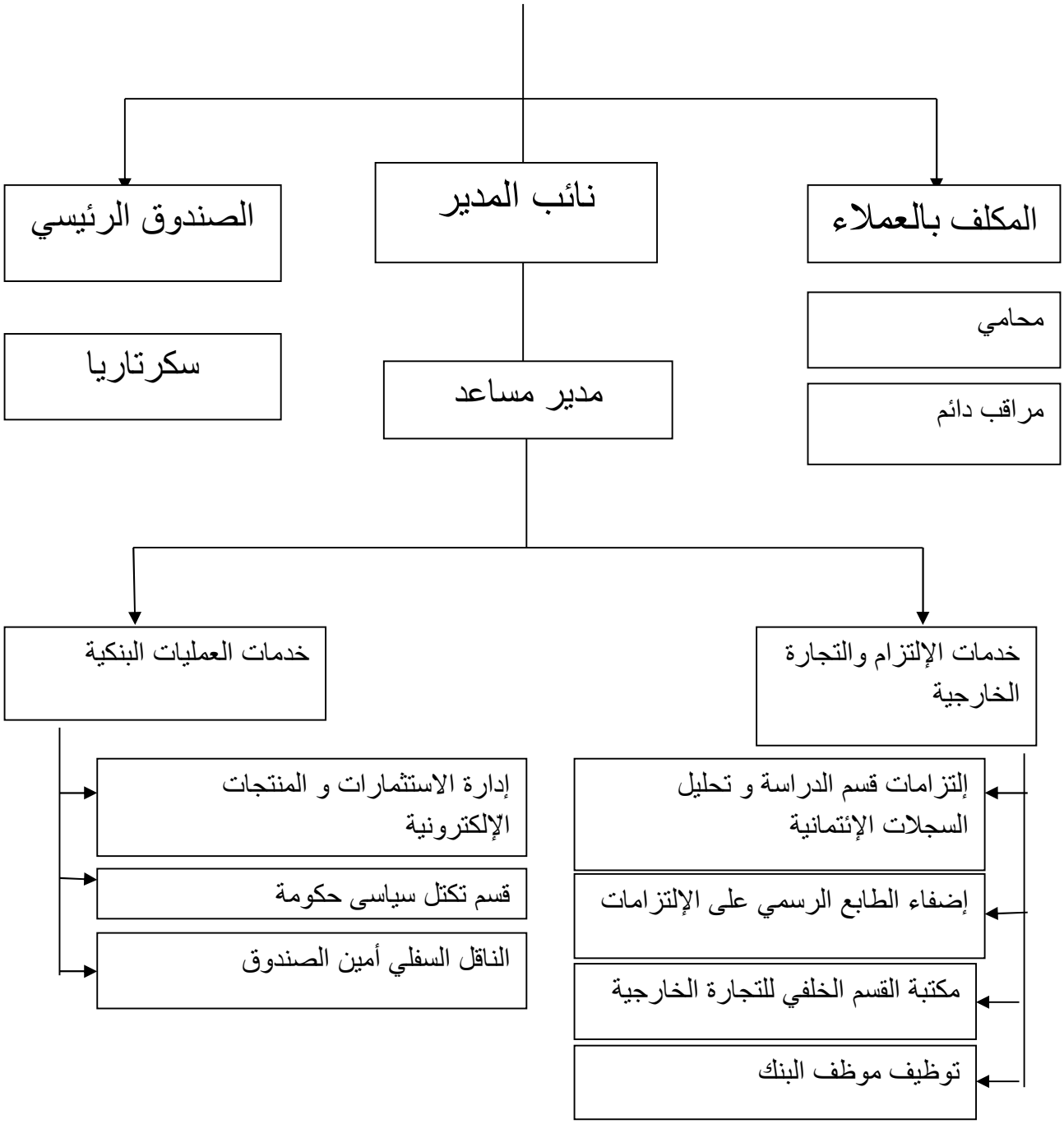
[4]وثائق مقدمة من طرف البنك

كما أن البنكBNA يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للوديعة (BANQUE DE DEPOT)

و أيضا يقوم بعمليات التبادل والقروض في اطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد وللبنك تسمية خاصة وهي البنك الوطني الج زائري والذي تم كتابته في شكل مبسط (ب-و-ج).

الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري

المدير



المصدر : من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات البنك.(ملحق رقم 01)

المطلب الثاني : مهام و أهداف و وظائف البنك الوطني الجزائري BNA:

الفرع الأول: مهام البنك الوطني الجزائري BNA:

البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة أهمها[1]:

-استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات (وتتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين).

-استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك و المتعلقة بعمليات التوطيد domiciliation والتحصيل le virement .ورسالة القرض وجميع عمليات البنك

-يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.

-يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.

-توزيع رؤوس الأموال للأفراد و مراقبة استعمالها.

-اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعمليات التنازل عن جميع الديون والتي تتم دفعها مباشرة من طرف المدين.

-يقوم بجمع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم/شراء أوراق تجارية/ وصولات BON الدفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين

LES COLLECTIVITES PUBLIQUES

الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول الى أمر ناتج عن العمليات الصناعية والتجارية والزراعية أو المالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الأبعاد و إعادة خصم القيم.

-يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.

-التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية:

- ✓ استقبال في شكل وديعة مبالغ السندات
- ✓ استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفتجة، سند الأمر ،شيك، فواتير، أو وثائق أخرى تجارية و مالية

[1] الموقع الالكتروني للبنك BNA

-يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع و كذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، و خصوصا القيم المنقولة[1].

-يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لآجل كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض وى الاقتراض.

-قبول جميع العمليات المتعلقة بتظهير الاعتمادات المستندية، ضمان تنفيذ جيد للعقد نهاية جيدة لعملية التسديد، مراقبة جميع العمليات من البداية ،يؤمن خدمات المؤسسات الأخرى و المتعلقة بالقرض.

-اكتساب أموال من العمليات التالية:البيع ,الإيجار وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه.

-البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.

الفرع الثاني: وظائف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري بنفس الأعمال التي تقدمها البنوك الأخرى

لأنه يسعى دائما إلى التخصص والتفوق، ومن أهم وظائفه مايلي[2] :

-تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات.

-القيام بمختلف العمليات البنكية نقدا وعن طريق الشيكات، الكمبيالات، التحويلات.

-إيجار الصناديق.

-منح القروض بمختلف أشكالها.

-تمويل التجارة الخارجية.

-دراسة كل المعطيات البنكية الخاصة بالصرف والقروض في إطار التشريع البنكي القائم.

-جمع الودائع من الجمهور بمختلف أنواعها، ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل.

---

[1] الموقع الالكتروني للبنكBNA : www.bna.dz

[2] وثائق مقدمة من طرف البنك

-القيام بمختلف خدمات الوساطة بالنسبة إلى عمليات الش ا رء والبيع والاكتتاب بالسندات العامة والأسهم.

-تسليم القيم المنقولة، وتحويلها أو رهنها، كما أن البنك يساهم في رأسمال عدة مؤسسات منها:

-بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة.

-الشركة المختلطة الجزائرية المغربية للتجارة .

-شركة الاستثمار والتمويل الجزائرية.

الفرع الثالث: أهداف البنك الوطني الجزائري :

من أهم الأهداف التي يسطرها البنك الوطني الجزائري[1]:

-القيام بمختلف العمليات(جمع الودائع، منح القروض،)... .

-احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي الجزائري .

-إحداث تنمية اقتصادية في الجزائر.

-محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.

-إدخال تقنيات و وسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.

-ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض و جذب الودائع...إلخ.

-احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.

-لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: دراسة مشروع طلب قرض

الفرع الأول : مكونات طلب القرض

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك

يتضمن طلب قرض الاستثمار مجموعة من المستندات والمعلومات عن المشروع المزمع إنشاؤه وكلما كانت المعلومات كاملة ومحددة ساعد ذلك على دراسة الملف في أقرب الآجال وبصفة عامة تضمن الملف الوثائق والمعلومات التالية[1]:

- ✓ طلب خطي موضوعه قرض الاستثمار.
- ✓ موقف المشروع المقترض من الجهات الرسمية :الموقف الضريبي، التأمينات الاجتماعية كشهادة أداء المستحقات من CNASAT.
- ✓ مقدمة عامة عن المشروع.
- ✓ الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع مرفقة بميزانيات تقديرية وجداول لحسابات النتائج التقديري.
- ✓ نسخة من قرار الاستفادة من امتيازات وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارl'APSI إذا كان المشروع مستفيدا منها

وتسمح هذه المستندات والمعلومات المطلوبة بتعريف المشروع وتقديمه بشكل يساعد على قبوله لدى البنك والحصول على التمويل ويتم اتخاذ قرار منح القرض على مستويات عديدة حسب طبيعة المشروع ومبلغ القرض وتتمثل هذه المستويات في[2]:

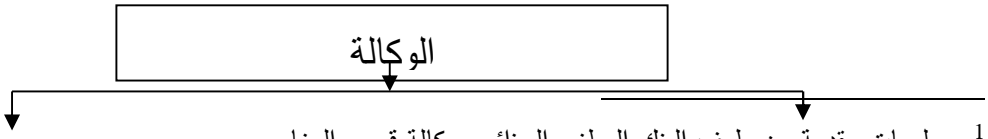
الوكالة .

مديرية شبكة الاستغلال(DRE).

اللجنة الجهوية للقروض .

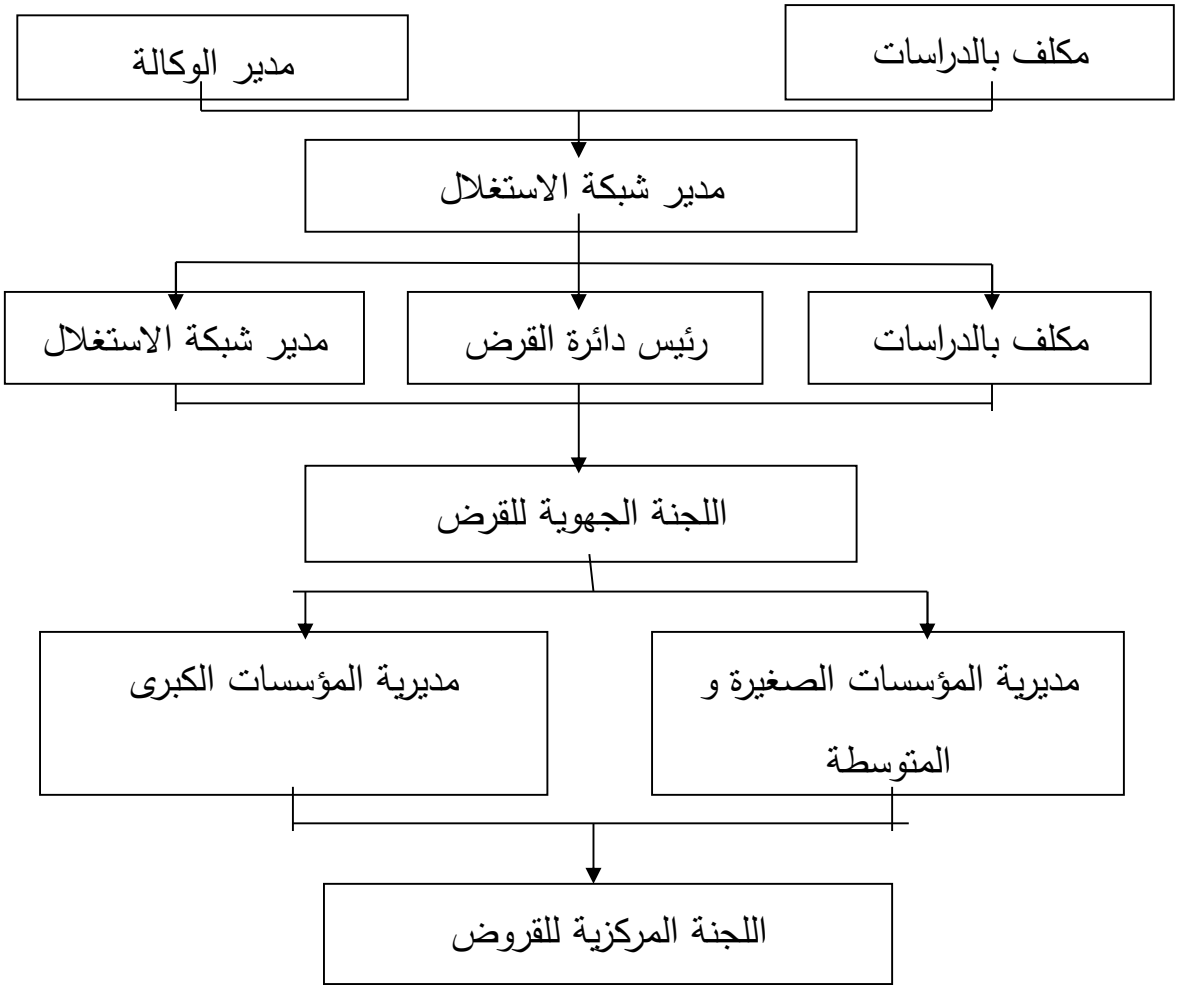
اللجنة المركزية للقروض .

مراحل إنتقال ملف القرض



[1] معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري.

[2] معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري



المصدر : البنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري سنة

الفرع الثاني: الأسس المعتمدة في دراسة ملف القرض

يعتمد الائتمان علي العديد من العوامل التي تؤثر علي سياسة منح الائتمان و هناك عوامل يمكن السيطرة عليها و أخري لا يمكن السيطرة عليها،حيث تلعب الإدارة العليا دور في

وضع خطة إستراتيجية تحدد فيها السياسة الإقراضية للبنك ،و تختلف إدارة القروض من بنك إلى أخر وفقا للأهداف و مجال تخصص البنك و حجم رأسماله و البيئة المحيطة به بالإضافة إلى حجم البنك ،مكونات الأصول و الخصوم ،الربحية،سمعة البنك و غيرها من العناصر ويمكن تقسيم العوامل و العناصر التي تحدد طبيعة السياسة الإقراضية و هي:

✓ مجموعة الأولي: العوامل الخاصة بالبنك

-المركز الائتماني للبنك

-السياسة الائتمانية للبنك و الهيكل الاقتصادي و سياسة البنك و أنواع القروض المطلوبة. - مستوي اتخاذ القرار في منح القروض و التسهيلات المصرفية و التوسع في استخدام التكنولوجيا .

-تكاليف منح القروض و المصاريف الإدارية الأخرى و الجدوى الاقتصادية من منح القروض .

-معايير منح التسهيلات الائتمانية ،شروط و إجراءات و خطوات الحصول علي التسهيلات الائتمانية .

✓ مجموعة الثانية:العوامل الخارجية .

-التعليمات و التشريعات القانونية و الأنظمة والشروط الصادرة عن البنك المركزي .

-العوامل الاقتصادية من رواج و كساد و أزمات اقتصادية.

-العوامل السياسية و أهمها الاستقرار السياسي.

مجموعة الثالثة:العوامل الخاصة بالعملاء .

-حداثة عمل الشركة أو العميل.

-طبيعة العملاء و عدم توفر البيانات عن نشاط العميل .

-درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب العميل .

-تحديد أهلية المقترض و كفاءة أعماله و ملائمة المالية و شرعية وتمثيله لجهته .

-مدي الإلتزام بمعايير القطاع الذي ينتمي إليه و السمعة الائتمانية للمقترض[1].

المبحث الثاني : دراسة قرض متعثر لمؤسسة نقل و توزيع البضائع

[1] دريد كامل آل شيب،إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر،طبعة الأولي ، 2012 ،ص ص 194- 196.

ينتمي هذا المشروع إلى النشاط الخدمي ويتوجه أساسا لإنجاز هذه المؤسسة توفر شروط عدة أهمها وسائل النقل و من المنتظر أن يتوسع هذا المشروع لتزداد الكميات المنقولة .

تتحدد الصيغة القانونية لهذا المشروع على شكل مؤسسة فردية متخصصة في نقل و توزيع البضائع ، و التي تعتبر من المشاريع المهمة في نقل و إيصال البضائع إلى الاماكن المرغوبة .

المطلب الأول : الضمانات المقدمة

الفرع الأول : الضمانات الشخصية [1]: وهي عبارة عن تعهد مقدم من قبل طرف ثالث (أي شخص ثالث ضامن) يتعهد بالتسديد بدلا عن المدين (المقترض) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته عند الاستحقاق وهذا الشخص الثالث يقوم بدور الضامن ، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين نوعين من الضمانات الشخصية وهي:

أ **الكفاله** [2]**:** وهي عباره عن عقد يتعهد بموجبه الطرف الثالث الضامن أمام المصرف بتسديد ما بذمة المدين (المقترض) في حالة عدم قدرة الأخير على تسديد مبلغ القرض ،متحملا المسؤولية القانونية التي تترتب على ذلك التعهد

ب الضمان الاحتياطي [3]**:** وهذا النوع من الضمان يتعلق بالأوراق التجارية حصرا ، وهو عبارة عن التزام أو تعهد مكتوب من قبل طرف ثالث (ضامن) ، يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ الورقة التجارية في حالة عدم قدرة المدين على التسديد في الوقت المحدد ، ويعتبر الضمان الاحتياطي نوع من أنواع الكفالة غير أنه يختلف عنه في كونه يطبق على الديون المرتبطة بالأوراق التجارية فقط (المتمثلة بالمسندات والشيكات)

الفرع الثاني : الضمانات الحقيقية[4]

---

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك.

[2] معلومات مقدمة من طرف البنك.

[3] معلومات مقدمة من طرف البنك.

[4] معلومات مقدمة من طرف البنك.

وتتمثل هذه الضمانات بمجموعة من السلع أو المواد أو العقارات التي يمكن أن تقدم على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية ، ووفقا للقانون التجاري يمكن أن يأخذ هذا النوع من الضمان أحد الشكلين الآتيين

أ الرهن الحيازي :[1] وهذا الشكل ينقسم أيضا إلى قسمين هما ، الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز ، والرهن الحيازي للمحل التجاري.

1 فبالنسبة للرهن الحيازي الخاص بالأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز ، يسري هذا النوع على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع ، ويجب على المصرف أن يتأكد من سلامة هذه المواد ، كما يجب عليه أن يتأكد أن هذه الأثاث أو البضائع المرهونه غير تالفة أو غير قابلة للتلف خلال مدة القرض على الأقل ، وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغيير بفعل تغيرات الأسعار.

2 **أما بالنسبة للرهن الحيازي للمحل التجاري** ، فإنه يمكن رهن المؤسسة التجارية لصالح المصرف بموجب عقد مسجل حسب الأصول ، ويمكن تسجيل الرهن وفقا للأحكام القانونية السارية ومن ثم تقييده قبل اليوم الثلاثون من أبرام العقد ، وإلا فإنه يعتبر باطلا إذا تأخر أكثر من هذه المدة.

ب الرهن العقاري : وهو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه المصرف حقا عينيا أو عقارا لوفاء دينه ، وبموجبه يمكن للمصرف أن يستوفي قيمة القرض من ثمن ذلك العقار في أي وقت يشاء إذا عجز المقترض عن الوفاء في تسديد القرض ، وهنا يشترط أن يكون العقار المرهون صالح للتعامل به وقابل للبيع في المزاد العلني ومعين بدقة من حيث طبيعته وموقعه في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق.

المطلب الثاني : التحليل المالي للقرض المتعثر

الفرع الاول : الدراسة المتعلقة بالمشروع

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك.

أولا :الدراسة الفنية

بالنسبة لموقع المشروع فلقد تم اختيار منطقة الشهبونية و ذلك نظرا لبعد هذه المنطقة من المدينة

لقد تم اختيار هذا المشروع وبرنامج انجازه أخذا بعين الاعتبار العناصر التالية :

-أولا الشهبونية مدينة نائية

-أهمية لنقل و توزيع البضائع

1- الآلات الأساسية المستعملة:

معدات النقل: Hilux double cabine 4*2 A/C .

الكمية: سيارة واحدة .

الجدول رقم 01 : يوضح تكاليف الآلات و المورد لمؤسسة نقل و توزيع البضائع

البيان	الكمية	المبلغ	المورد
معدات نقل	01	1877000.00	TOYOTA ALGERIE SPA

المصدر من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق مقدمة من البنك (الملحق رقم 02)

الجدول رقم 02 : يوضح التكلفة الاستثمارية لمؤسسة نقل و توزيع البضائع

	السنة 01

مصاريف إعدادية	20000.00
تجهيزات	0.00
مواد و لوازم	0.00
مواد متدولة	0.00
معدات نقل	1877000.00
إعلام آلي	0.00
هاتف / فاكس	0.00
أثاث	0.00
رأس المال العامل	15351.15
تأمين ضد جميع المخاطر	75150.80
صندوق الضمان	24648.85
المجموع	2012150.80

المصدر: من أعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق مقدمة من البنك (الملحق رقم 03)

ثانيا: الدراسة التمويلية

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع : ب 2012150.80 دج

الجدول رقم 3: يوضح مصادر تمويل المشروع نقل و توزيع البضائع

المصدر	المبلغ	النسبة
القروض البنكية	1.408.505,00	%70
التمويل الذاتي	20.122,07	%01
قروض بدون فائدة	583.523,73	%29
التمويل الإجمالي	2.012.150,80	%100

المصدر : من أعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق مقدمة من البنك (الملحق رقم 04)

تم طلب القرض من البنك سنة 2014 لتمويل المشروع حيث يتم تسديده لمدة 05 سنوات كل ستة أشهر، فترة سماح لسنتين بمعدل فائدة 2.10%

قيمة القرض 1.416.715,81 دج

الجدول رقم04 : يوضح حركة خدمة القرض لمشروع نقل و توزيع البضائع

تاريخ الإستحقاق	أقساط الأصل	أقساط الفائدة	تسديد كل ستة أشهر
2014/01/31	/	15.206.08	17.791.11
2014/07/31	/	14.958.16	17.501.05
2015/01/31	/	15.206.08	17.791.11
2015/07/31	/	14.958.16	17.501.05
2016/01/31	133.767,08	15.206.08	151.558.19
2016/07/31	135.622,04	13.620.64	151.558.19
2017/01/31	137.150,06	12.314.64	151.585.19
2017/07/31	139.079,23	10.665.78	151.585.19
2018/01/31	140.618,95	9.349.78	151.558.19
2018/07/31	142.534,41	7.712.63	151.558.19

2019/01/31	144.174,79	6.310.60	151.558.19
2019/07/31	146.076,20	4.658.46	151.558.19
2020/01/31	147.819,76	3.195.24	151.558.19
2020/07/31	149.873,29	1.591.15	151.734.94

المصدر : من أعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق مقدمة من البنك (الملحق رقم05)

ونشير إلى أن المشروع مستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية خلال مدة القرض

الفرع الثاني : التقييم المالي و الاقتصادي للمشروع

تهدف عملية التقييم المالي والاقتصادي للمشروع الوصول إلى تحديد مدى صلاحية المشروع من عدمه، و تحديد إمكانية حصوله على القرض من طرف البنك.

أولا :التقييم المالي:

قصد القيام بالتقييم المالي للمشروع والتعرف على مدى استجابته لمعايير التقييم المعروفة في دراسة الجدوى سنعتمد على القوائم المالية التي وردت في دراسة المشروع مثل : الميزانية الافتتاحية الميزانيات التقديرية خلال خمسة سنوات.

الجدول رقم 05 : يوضح الميزانية الافتتاحية للمشروع

العملة الدينار الجزائري

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الإستثمارات	**20000.00**	أموال خاصة	**20121.51**

مصاريف إعدادية	**00**	ديون الإستثمارات	
التجهيزات	**00**	القروض المصرفية	**1408505.56**
آلات و معدات	**00**	ديون أخرى	**583523.73**
معدات نقل	**1877000.00**		
إعلام آلي	**00**		
هلتف و فاكس	**00**		
أثاث و غيرها	00		
الذمم المالية			
أموال متداولة	15351.15		
تأمينات	75150.50		
صندوق الضمان	24648.85		

المجموع	2012150.80	المجموع	2012150.80

المصدر : من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات مقدمة من البنك الوطني الجزائري (ملحق رقم 06)

1-حساب قيم الاهتلاكات

جدول رقم 06 : يوضح إهتلاك الاصول الثابتة لمؤسسة نقل و توزيع البضائع

	المبلغ	العمر الإنتاجي	قسط الإهتلاك

مصاريف إعدادية	20000.00	5سنوات	4000.00
تجهيزات	00.00	10 سنوات	00.00
آلات و معدات	00.00	10 سنوات	00.00
Chaptel	00.00	2 سنوات	00.00
معدات نقل	1877000.00	5 سنوات	375400.00
إعلام آلي	00.00	3 سنوات	00.00
هاتف	00.00	5سنوات	00.00
اثاث و غيره	00.00	5 سنوات	00.00
المجموع	1897000.00		383400.00

المصدر : من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات مقدمة من البنك(ملحق رقم07)

2-تقدير إيرادات المشروع

بناءا على الدراسة المقدمة من طرف صاحب المشروع والمتضمنة التقديرات الخاصة بالإيرادات والتكاليف المتوقعة لنشاط المشروع لخمس سنوات القادمة كما هي ظاهرة في جدول النتائج التقديري

تم في الدراسة حساب المبيعات المقدرة حسب الطاقة الإنتاجية للمشروع، وسعر البيع تم تحديده ب4400

الجدول رقم 07 : يوضح رقم أعمال المؤسسة

	السنة01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة05
الكمية	312	312	312	312	312
سعر	4400	4400	4400	4400	4400

الوحدة					
التوتر السنوي	1	1.05	1.1	1.15	1.2
رقم الأعمال	1372800.00	1441440.00	1510080.00	1578720.00	1647360.00

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معلومات مقدّمة من البنك (الملحق رقم 08)

الجدول رقم 08: يوضح الميزانية التقديرية للمشروع خلال 05 سنوات

العملة الدينار الجزائري

البيان	السنة01	السنة02	السنة 03	السنة04	السنة05

الأصول					
الإستثمارات					
مصاريف إعدادية	16000.00	12000.00	8000.00	4000.00	00.00
إجمالي التجهيز	1501600.00	1126200.00	750800.00	375400.00	00.00
تجهيزات	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00
مواد ولوازم	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00
Chaptel	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00
معدات نقل	1501600.00	1126200.00	750800.00	375400.00	00.00
إعلام آلي	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00
هاتف و فاكس	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00
أثاث وغيره	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00
3 مخزونات				00.00	
مواد و لوازم					
4 ديون	602609.38	1146730.21	1628861.59	1632897.89	1623751.34
البنك	421826.57	802711.15	1140203.11	1143028.52	136625.94
الصندوق	180728.81	344019.06	488658.48	489869.37	487125.40
المجموع	2120209.38	2284930.21	2387661.59	2012297.89	1623751.34
الخصوم					

أموال خاصة	20121.51	20121.51	20121.51	20121.51	20121.51
نتيجة		108058.58	164720.83	210789.96	71058.24
ديون الإستثمارات					
قروض بنكية	1408505.56	1408505.56	1408505.56	1126804.45	845103.34
قروض أخرى	583523.73	583523.73	583523.73	583523.73	583523.73
ديون المورد					
ديون قصيرة الأجل					
إحتجاز الحساب	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00
ديون التشغيل	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00
النتيجة	108058.58	164720.83	210789.96	71058.24	103944.53
المجموع	2120209.38	2284930.21	2387661.59	2012297.89	1623751.34

المصدر : من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات مقدمة من البنك(ملحق رقم 09)

ثانيا : التحليل المالي

1-التحليل بواسطة عناصر التوازنات المالية:

يعتمد هذا التحليل على تحليل الهيكل المالي للمشروع، والوصول إلى معرفة وضعية الخزينة بعد ويتم هذا عن طريق تحويل الميزانيات المحاسبية إلى الميزانيات المالية BFR و FR حساب قيم كل من.

الجدول رقم09 : يوضح الميزانيات المالية التقديرية لمؤسسة نقل و توزيع البضائع

البيان	السنة01	السنة02	السنة03	السنة04	السنة05
إستثمارات ثابتة					
مصاريف إعدادية	16000.00	12000.00	8000.00	4000.00	00.00
تجهيزات الإنتاج	1501600.00	1126200.00	750800.00	375400.00	00.00
مجموع الأصول الثابتة	1517600.00	1138200.00	758800.00	379400.00	00.00
أصول متداولة					
البنك	421826.57	802711.15	1140203.11	11143028.52	11136751.34
الصندوق	180782.81	344019.06	488658.48	479869.37	487125.40
مجموع أصول متداولة	602609.38	1146730.21	1628861.59	1632879.79	1623751.34
مجموع الاصول	2120209.38	2284930.21	2387661.59	2012297.89	1623751.34

المصدر : من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات المشروع

الخصوم:

البيان	السنة01	السنة02	السنة03	السنة04	السنة05
الأموال الدائمة					
أموال خاصة	20121.51	20121.51	20121.51	20121.51	20121.51
قروض بنكية	1408505.56	1408505.56	1408505.56	1126804.45	845103.34
قروض أخرى	583523.73	583523.73	583523.73	583523.73	583523.73
نتائج رهن التخصيص	108058.58	164720.83	210789.96	71058.24	103944.53
مجموع الأموال الدائمة	2120209.38	2284930.21	2387661.59	2012297.89	1623751.43
ديون قصيرة الأجل					
المجموع	2120209.38	2284930.21	2387661.59	2012297.89	1623751.43

المصدر : من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات المشروع

يتم حساب رأس المال العامل FR كمايلي:

FR = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة الصافية

السنة الأولى :

602609.38 = 1517600.00 – 2120209.38 = FR

00.00 = BFR

602609.38 = T

السنة الثانية :

1146730.21 = 1138200.00 - 2284930.21 = FR

00.00 = BFR

1146730.21 = T

السنة الثالثة:

1628861.59 = 758800.00 - 2387661.59 = FR

00.00 = BFR

1628861.59 = T

السنة الرابعة:

1632879.79 = 379400.00 - 2012297.89 = FR

00.00= BFR

1632879.79 = T

السنة الخامسة :

1623751.34 = 0.00 – 1623751.43 = FR

00.00= BFR

1623751.34 = T

الجدول رقم 10: يوضح عناصر التوازنات المالية لمؤسسة نقل و توزيع البضائع

	رأس المال العامل FR	إحتياجات رأس المال العامل BFR	الخزينة T
السنة الأولى	602609.38	00.00	602609.38
السنة الثانية	1146730.21	00.00	1146730.21
السنة الثالثة	1628861.59	00.00	1628861.59
السنة الرابعة	1632879.79	00.00	1632879.79
السنة الخامسة	1623751.34	00.00	1623751.34

المصدر : من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات البنك

2- **التحليل بواسطة النسب المالية**

جدول رقم 11 : يوضح بعض النسب المالية للمؤسسة

	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / أصول ثابتة صافية	2120209.38 / 1517600.00 = 1.3	2284930.21 / 1138200.00 =2	2387661.59 / 758800.00 =3.14	2012297.89 / 379400.00 =5.3	1623751.43 / 00 =00
نسبة التمويل الخاص= أموال خاصة / أصول ثابتة صافية	128180.09 / 1517600.00 =0.08	184842.34 / 1138200.00 = 0.16	230911.47 / 758800.00 =0.3	91179.75 / 379400.00 =0.24	31066.04 / 00 =00
نسبة رأس المال العامل= رأس المال العامل / أصول متداولة	602609.38 / 602609.38 =1	1146730.21 / 1146730.21 =1	1628861.59 / 1628861.59 =1	1632879.79 / 1632879.79 =1	1623751.34 / 1623751.34 =1

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على معطيات مقدمة من البنك

3- التحليل المالي بواسطة التدفقات النقدية

الجدول رقم 12 : تقدير التدفقات النقدية للمؤسسة

البيان	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05

التدفقات النقدية الداخلية					
إيرادات المبيعات	1372800.00	1441440.00	1510080.00	1578720.00	1647360.00
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	**1372800.00**	**1441440.00**	**1510080.00**	**1578720.00**	**1647360.00**
التدفقات النقدية الخارجة					
قسط الإهتلاك	375400.00	375400.00	375400.00	375400.00	375400.00
فوائد القرض	30164.24	30164.24	28816.72	22980.42	17062.41
إجمالي التدفقات الخارجة	**405564.24**	**405564.24**	**404216.72**	**398380.42**	**392462.41**
صافي التدفقات النقدية قبل الضريبة	967235.76	1035875.76	1105563.28	1180339.58	1254897.59

الضريبة					
صافي التدفقات النقدية بعد الضرائب	**967235.76**	**1035875.76**	**1105563.28**	**1180339.58**	**1254897.59**
+قسط الإهتلاك	375400.00	375400.00	375400.00	375400.00	375400.00
-الفوائد	30164.24	30164.24	28816.72	22980.42	17062.41
صافي التدفقات النقدية	**1312471.52**	**1381111.52**	**1452146.56**	**1553441.16**	**1613235.18**

المصدر من إعداد الطالبتان بناءا على معطيات مقدّمة من طرف الوكالة

المطلب الثالث : معالجة خطر عدم السداد في البنك الوطني الجزائري

الفرع الأول :أسبابها

1-أسباب داخلية [1]

و هي الأسباب التي تقع ضمن سيطرة العميل و هي تشمل:

✓ **الإدارة** :إن عدم تمتع إدارة العميل بالخبرة و الكفاءة و الأمانة و عدم القدرة على التخطيط سواء لدى العميل أو لدى العاملين لديه على المستويات الإدارية المختلفة يعتبر من أهم أسباب تعثره في تسديد ديونه في آجالها المحددة .

و قد اعتبر الكثير أن أسباب التعثر تعود أساسا إلى اتخاذ قرارات خاطئة و بعدها تتطور آثارها السلبية داخل المؤسسة.

✓ **المنتج**

كذلك من أسباب التعثر أيضا جودة المنتج و عدم المحافظة على مواصفات مقبولة و مستقرة و سوء إدارته للتمويل الممنوح له ، و عدم إمكانيته في تقدير الأسواق ، و كذلك سوء و عدم كفاءة النظام المستخدم في المنشأة طالبة التمويل من الناحية القانونية و الإدارية ، و عدم أمانة و نزاهة العميل و استخدامه طرق غير مشروعة من أجل الحصول على أموال المصرف ثم قيامه بإعلان إفلاس المشروع بالإضافة إلى عدم تمكّن العميل من عرض منتجاته بأسعار مقبولة من قبل المستهلك.

✓ **التسويق**

إنعدام الخطة التسويقية المناسبة و تقدير العميل الخاطئ للأسواق كعدم اهتمامه بطرق التوزيع و سياسة التسعير و الدعاية يؤدي إلى تراجع حجم مبيعات العميل و بالتالي إلى تعثّره .

✓ **الرقابة**

[1] صادق راشد الشمري، القرض المتعثرة في المصارف و أثرها على الأزمات المالية ،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ،عمان الأردن ، 2009، ص17-18-19.

عدم توفر إدارة مالية كفاءة تساعد على الرقابة سواء ما يتعلق بالرقابة على المدينين أو المخزون أو الموجودات الثابتة أو المصاريف التشغيلية ، الأمر الذي يؤدي إلى الفوضى العامة و بالتالي إلى التعثّر.

✓ الخلل في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول أو عدم تناسب التدفقات النقدية للمشروع مع مواعيد سداد أقساط القرض (أي عدم إجراء الدراسات الكافية للعميل من ناحية شخصية و أهليته للتعاقد و قدرته على إدارة النشاط الممول و الضمانات المقدّمة بواسطته).

✓ استخدام التسهيل في غير الغرض الذي منح من أجله (أي عدم التزام العميل بالشروط التي يضعها المصرف لاستخدام التمويل .

✓ استخدام القروض قصيرة الأجل لتمويل مشاريع و استثمارات ذات عائد طويل الأجل

✓ غياب التصدير للمشروعات التي تقترض بالعملة الأجنبية.

2- **أسباب خارجية** [1]:

و هي تشتمل الظروف المحلية و الدولية مثل العوامل السياسية و الاقتصادية و التشريعية وهي كالآتي:

✓ الركود الاقتصادي: يؤدي الركود الاقتصادي إلى البطالة و ضعف القدرة الشرائية لدى المستهلكين و ضعف الأسواق بشكل عام الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم مبيعات العميل و ضعف قدرته على خدمة ديونه

✓ الظروف السياسية : و تشمل هذه الظروف كافة القرارات التي تتخذها الحكومة و ما ينتج عنها سواء في المجال الصحي أو البيئي أو الضرائب أو الجمارك ، و كذلك أوضاع الحروب او عدم الاستقرار السياسي في المنطقة ، و كل هذه العوامل تثر على القدرة التسويقية لدى العميل و بالتالي تؤدي إلى تعثر.

[1] صادق راشد الشمري، القرض المتعثرة في المصارف و أثرها على الأزمات المالية ،مرجع سبق ذكره ، ص20.

✓ الظروف الطبيعية : و تشمل الفيضانات و الهزات الأرضية و الحرائق و غيرها من الكوارث .

✓ الظروف التكنولوجية : و أهمها ظهور سلع بديلة متطورة تفقد العميل حصته من السوق .

ثالثا: أسباب تعود إلى مسؤولي الائتمان في المصرف [1]

✓ عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم (قصور الدراسة الائتمانية)

✓ أن يغلب عند اتخاذ القرار الائتماني جانب الربح على جانب المخاطرة : ينبغي أن تحقق التوازن بين الربح و المخاطر.

✓ عدم توثيق التسهيلات و الضمانات حسب الأصول و السماح للعميل استعمال التسهيلات الممنوحة قبل استكمال المستندات المطلوبة منه أو قبل تنفيذ كافة الشروط و الضمانات المعلق عليها سريان الموافقة .

✓ السماح للعميل باستعمال التسهيلات دفعة واحدة[2] و عدم ربط الاستعمال مع حاجة العمل و الجدول الزمني المعد لهذا الشأن .

✓ عدم متابعة التسهيلات بعد منحها بشكل جيد .

✓ عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .

بالإضافة إلى أسباب أخرى [3]:

---

[1] صادق راشد الشمري، القرض المتعثرة في المصارف و أثرها على الأزمات المالية ،مرجع سبق ذكره 9، ص20.

[2] فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين**، مؤسسة شباب الجامعة، 2000 ، ص23 :

[3] بلال أبيش ، إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية ، مذكرة ماستر أكاديمي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015،ص

-نشأة عدد كبير من المؤسسات في ظروف غير سليمة تعود إلى المحيط العام للبلاد، والذي كان سببا في عدم تمكنها من مسايرة واحترام مخططات التنمية,

-منح قروض لمؤسسات وأشخاص غير مؤهلين وذوي قدرات ضعيفة في التسيير، وذلك تحت غطاء دعم التشغيل والتنمية الاقتصادية؛

-عدم وجود سياسة واضحة لدى البنوك لمتابعة المشاريع الممولة للمؤسسات؛

-عدم الدقة في تقدير الاحتياجات المالية للمؤسسات وتقدير الضمانات المقدمة منها.

-وجود خلل في الدراسات الائتمانية نظرا لاعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المقدمة من المقترضين دون التأكد منها بشكل كاف من مصادر خارجية.

الفرع الثاني : إجراءات معالجة مخاطر عدم السداد

بعد تهاون المقترض على سداد دينه يقوم البنك بعدة إجراءات و ذلك من أجل معالجة هذا التهاون أهمها .[1]

أولى المراحل: هي مراحل ودية إذ تقوم الوكالة بالاتصال بالعميل و ذالك لمعرفة أسباب التأخر في سداد القسط و تمنح له مدة زمنية تتراوح من 10إلى 15 يوم ثم تعيد الاتصال به مرة أخرى إذا لم يسدد القسط.

المرحلة الثاني : في حال عدم تسديد القسط من طرف العميل يقوم البنك بإرسال ورقة أمر تسمى بالأعذار إلى مقر إقامته مع أخذ إمضائه و ذلك للتأكد من استلامه للورقة ، و هذا و يقوم البنك بإرسال أوراق أخرى في حال عزوف المقترض على سداد دينه

المرحلة الثالثة : حيث يقوم البنك بإرسال الأعذار قبل المتابعة القضائية تحمل عنوان المهمة المرسلة من أجلها.

المرحلة الرابع : تقوم الوكالة باستدعاء المقترض ، و ذلك لشرح الإجراءات القانونية التي تقو بها الوكالة ، من تكليف محضر قضائي ،و الخسائر التي تتعر لها.

[1]. مقابلة شخصية مع أحد عمال البنك ، رئيس قسم القرض العقاري ، في وكالة قصر البخاري .

في حال عدم استجابة العميل للتهديدات الإجراءات القانونية تقوم الوكالة بالبحث عن حسابات المقترض لدى البنوك الأخرى لاسترجاع أمواله أو لتوقيف حسابه.

ثم يقوم بتكليف محضر قضائي يتكفل بالوضع ، ومنحه السندات الموقعة بقيمة القرض

و أخيرة يقوم المحضر القضائي بالتصرف في الرهونات المقدمة و استرجاع أصل قرضه و الفوائد المستحقة .

خاتمة:

تعتبر البنك الوطني الجزائري من بين أهم البنوك العاملة في الجزائر و هي كغيرها من البنوك تتعرض أغلى مخاطر مختلفة بحكم طبيعة وظائفها المختلفة و أولها منح القروض للمستثمرين ، و لهذا ظهرت عدة طرق لمعالجة هذه المخاطر .

و البنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري 858 كغيره من البنوك تتعرض إلة العديد من المخاطر و لعل مخاطر عدم السداد من بينا ، فيعمل البنك على محاولة تفاديها عن طريق الضمانات المقدمة من طرف المقترض.

خاتمة

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق مزيد من الأرباح ، و التي ترتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض ، و التي يمكن أن تؤدي إلى الحدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها ، و المتضمنة في عدم إسترجاع الأموال الممنوحة و الناتجة عن أسباب عامة لايمكن التحكم فيها ، أو أسباب مهنية مرتبطة بالتطورات التكنولوجية الحاصلة ، أو أسباب خاصة بالمفترض نفسه

ولمواجهة هذه الأخطار يقوم البنك بتقدير و قياس المخاطر الائتمانية لكي لكي يتنبأها قبل

حدوثها ، ويعمل على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن ، لأن المخاطرة هي واقع من غير الممكن إلغاؤها نهائيا و يستعمل البنك في ذلك عدة إجراءات للتنبؤ بمخاطر عدم السداد .

و من خلال دراستنا لحالة البنك الوطني - وكالة قصر البخاري - والتي كانت تديما لجزئنا النظري ، وقد وجدنا المصرف قبل تقديمه القرض يقوم بدراسة مسبقة أساسا على تحليل العناصر المالية الشخصية للمؤسسة ، و طلب الضمانات التي يراها المصرف ثقيلة لتحصيل حقوقه في حالة حدوث علمية عدم التسديد

نتائج البحث :

- ✓ توصلنا من هذه الدراسة أن معظم مخاطر الإئتمانية التي تراجعها المصارف هي مخاطر متعلقة بالمقترض و مخاطر متعلقة بالمشروع .
- ✓ يتم اتخاذ ضمانات بدرجة الأولى عند اتخاذ القرار الإنتمائي لأن البنوك لا تثق بالعميل تعتمد على الضمانات كخط دفاع أول .
- ✓ تعتمد البنوك على التحليل المالي في اتخاذ القرارات
- ✓ يقوم البنك بوضع نظام للمراقبة الداخلية و الخارجية لسير خطر القرض
- ✓ من أهم الوثائق التي يدرسها المصرف هي ميزانية المؤسسة ..... للقيام بتحليل مالي دقيق في سبل معرفة وتحديد المركز المالي للمؤسسة

التوصيات

ونتقدم بتوصيات نرى أنها كفيلة برفع مستوى الجهاز الرقابي في المصارف

1. الإتصال المستمر للبنوك بالمقترضين وهذا لتوثيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل وتقديم المساعدة
2. أن يكون القرار الإنتمائي في البنوك التجارية ..... إلى دراسة و تحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض وعدم الاعتماد على الضمانات بشكل أساسي في منح القروض
3. التدريب المستمر للعاملين بالبنوك و التأهيل في المجال الإنتمائي وذلك للمساعدة على إستعاب التقنيات ..... في إدارة مخاطر القروض .
4. و تبقى دائما عملية التسير العلاجي لخطر القرض ظرورية لأن إمكانية وقوع الخطر وارد في أي لحظة وتبدأ هذه العملية

المرجع باللغة العربية

الكتب

1-إبراهيم الكراسنة، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط2 ، ابوظبي،2010

2-أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى ، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الأردن،2007

3-حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2 ، الجزء الثاني ،2005

4-حماد طارق عبد العال ، تقييم أداء البنوك التجارية"تحليل العائد والمخاطرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001 ،

5-دريد كامل آل شيب،إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر،طبعة الأولي ،2012

6-سمير الخطيب –قياس و إدارة المخاطر للبنوك –منشأة المعارف الإسكندرية،2005

7-سيد سال عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية للنشر،عمان، الطبعة الأولى.

8-شاكر القزويني، محاظرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات ، بن عكنون 2008

9-صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة1999

10-صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني ، القطاع المصرفي و غسيل الأموال ، عالم الكتب ،القاهرة ،2003

11-طارق الله خان، حبيب أحمد، ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية، ط1 ، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية،2003

12-طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003

13-طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي، القاهرة،2000

14-الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007

15-طلعت اسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة الشقري، 1998

16-عبد الحق بو عتروس ، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف ،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة منتوري بفسنطينة، العدد :12 ، 1999

17-عبد الحميد عبد المطلب ،البنوك الشاملة ، ، الدار الجامعية ، الإبراهمية 2008

18-عبد المجيد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها و إداراتها ، الدار الجامعية ، مصر، 2000

19-عبد المعطي رضا الرشيد،محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999

20-عبد المعطي رضى رشيد، محفوظ أحمد جودة ،إدارة الائتمان ،دار وائل للنشر ، 1999

21-محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000

22-محمد يحي النادي ، معالجة الديون المتعثرة ، البنك المركزي ، المعهد المصرفي ، ماي2002

23-مصطفى رشدي شيخة ، الاقتصادي النقدي المصرفي ، دار الجامعة المعرفية ، مصر ، 1985

24-مفلح عقل ، وجهات نظر مصرفية ،ج 2 ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان 2006

المذكرات

1-أماني عادل مسعود، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة ، جامعة الزرقاء، الأردن

2-بسمة العربي بوعمران ، آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالقروض البنكية ، دراسة مقارنة بين المؤسسة العربية المصرفية و البنك الخارجي الجزائري ،مذكّرة ماستر فير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2012

3-حسين بلعجوز ، رابح بوقرة ،إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر

4-حسين ديب ،فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان ،دراسة حالة البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدر مرباح

5-حمزة طيي، البنوك التجارية الجزائرية و تحديات اتفاقية بازل 2، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، جامعة عمار الثليجي، الأغواط،2006 -2007

6-رامي هاشم الشنباري ، التحليل الئتماني و دوره في وضع القرار الائتماني في البنوك التجارية العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة العالم الامريكي ،فلسطين 2006

7-فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة2009.

8-قاسمي آسية ، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري ،مذكرة ماجستير ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، 2009

9-موقدفي أمل ، تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل ، رسالة ماجستير ، 2001 -2002

10-نعيمة بن عامر، البنوك التجارية و تقييم طلبات الائتمان ، مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و بنوك (غير منشورة)جامعة الجزائر2002/2001

مجلات

1-أهميّة القروض المصرفية ،جريدة المحاسبين ، صوت المحاسب27 كانون الثاني 2015

2-بخراز يعدل فريدة ،تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ،الجزائر ،2005

3-القروض المصرفية و معايير منحها ، إضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية الكويت ، يوينو 2011، العدد الحادي عشر

4-نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) فى إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع ، العدد 21 ، الفصل الرابع، جامعة بغداد 2012

مداخلات و ملتقيات

1-إدارة مخاطر العملة ،إعداد إدارة البحوث والدراسات ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ،الأردن ،العدد 04 ، 1994

2-حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات ،جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان2005

3-عبد الحافظ البغدادي، إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية، الملتقى الإداري الثالث، المملكة السعودية، 1426 ه

المراجع باللغة الفرنسية

Livre

1-A.Boudinot & J.C.Frabot : Technique et pratique bancaire, Sirey, 1967

2-Antoine Sardi Audit et inspection bancaire ،2eme édition, paris ,1993

3-Joël Bessis, Gestion des Risques et Gestion Actif- Passif des Banques, Dalloz, Paris, 1995

4-S.I.B.F : Techniques Bancaires (D.E.S), 1993

5-Z BODIE et R .MERTON, Finance, Pearson, Paris, 2001

These

1-Amor Ben Halima،pratique des technique bancaire، edition dahlab، Alger،1997

2-J.Masson : Pratique des techniques bancaires, Institut technique de banque -C.F.P.B-, 1983

Revue

1-Michel Mathieu, l'exploitation bancaire et le risque du crédit, revue banque éditeur, paris, 1995

المراجع باللغة الانجليزية

1-The Our Community team، An Introduction to Risk Management،Published By:www.ourcommunity.com.a،

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم 01	يوضح تكاليف الآلات و المورد لمؤسسة نقل و توزيع البضائع	83
رقم02	يوضح التكلفة الاستثمارية لمؤسسة نقل و توزيع البضائع	84
رقم03	يوضح مصادر تمويل المشروع نقل و توزيع البضائع	85
رقم04	يوضح حركة خدمة القرض لمشروع نقل و توزيع البضائع	85
رقم05	يوضح الميزانية الافتتاحية للمشروع	87
رقم06	يوضح إهتلاك الاصول الثابتة لمؤسسة نقل و توزيع البضائع	88
رقم07	يوضح رقم أعمال المؤسسة	89
رقم08	يوضح الميزانية التقديرية للمشروع خلال 05 سنوات	90
رقم09	يوضح الميزانيات المالية التقديرية لمؤسسة نقل و توزيع البضائع	92
رقم10	عناصر التوازنات المالية لمؤسسة نقل و توزيع البضائع	95
رقم11	يوضح بعض النسب المالية للمؤسسة	96
رقم12	تقدير التدفقات النقدية للمؤسسة	97

الفهرس

شكر و عرفان

الإهداء

الملخص

مقدمة عامة.....أ- د

الفصل الأول :القروض المصرفية

تمهيد..... 2

المبحث الأول : عموميات حول القروض المصرفية..... 3

المطلب الأول: ماهية القروض المصرفية و مصادرها.....4

المطلب الثاني : أنواع القروض المصرفية.....8

المطلب الثالث : سياسة منح القروض.....21

المبحث الثاني : مخاطر القروض المصرفية.....24

المطلب الأول : ماهية المخاطر المصرفية.....24

المطلب الثاني : أنواع المخاطر المصرفية.....27

خاتمة 35

الفصل الثاني : إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد.....37

المبحث الأول : عموميات حول إدارة المخاطر المصرفية.....38

المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر و خصائصها.....38

الفهرس

المطلب الثاني: تقسيمات و تصنيفات إدارة المخاطر.....44

المطلب الثالث : مناهج و خطوات إدارة المخاطر.....48

المبحث الثاني: إجراءات و وسائل الحد من المخاطر المصرفية.....50

المطلب الأول : العناصر الأساسية في إدارة المخاطر مبادئها.....50

المطلب الثاني : الإجراءات و السياسات المتبعة للتقليل من المخاطر الائتمانية.....53

خاتمة

الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية لتسيير مخاطر عدم السداد في البنك الوطني الجزائري

تمهيد.....68

المبحث الأول :تقديم البنك الوطني الجزائري.....69

المطلب الأول : نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائريBNA.....69

المطلب الثاني : مهام و أهداف و وظائف البنك الوطني الجزائري BNA.....74

المطلب الثالث : دراسة مشروع طلب القرض.....77

المبحث الثاني : دراسة قرض متعثر لمؤسسة نقل ة توزيع البضائع.....81

المطلب الأول : الضمانات المقدمة 81

المطلب الثاني :التحليل المالي للقرض المتعثر.....83

خاتمة 104

الفهرس

خاتمة عامة 106

قائمة المراجع 109

قائمة الجداول 116

قائمة الملاحق.....118

الفهرس.....120